This How Rebels Spoke: A Study on a Sample of Social and Protest Movement Leaders in Egypt During the First Decade of the 21st Century

Asst. Prof. Omaima Abu Al-Khair (Phd.)
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences
Oabouelkheir@sharjah.ac.ae

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i143.3641

Abstract

This study sheds light on the resistance and change of the social and protest movement leaders in Egypt. It adopts the case study approach and in-depth interview guide as tools for gathering the data required. The study raises important questions such as: what are the most important effective social variables to form social and protest movements? and what is the nature of relationship between these movements, the public and the power? The study confirms our inability to understand the social and protest movements aside from the state. It also explains the emergence of such movements within the model of (C.J.R.P) which reflects the ability of the state to achieve its functions (citizenship, justice, responsiveness, and protection). This relationship between these movements and the public has been explained in the light of the theory of opportunity and its hypotheses regarding the free racer, the free ride, and collective experiences. The findings reveal that the most important factor for emergence of such social and protest movements is due to the enormous failure of the state to perform its functions relative to citizenship, responsiveness, and protection. It also asserts that the means and mechanisms being used by these movements were totally intact and they did not resort to violence in order not to lose its legitimacy among the public.

Keywords: social protests - social movements - rebellion

هكذا تحدث المتمردون: دراسة على عينة من زعماء الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في مصر بالعقد الأول من القرن الحادي والعشرين

د. أميمة أبو الخير
أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة الشارقة، وبالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة

(مُلَخَّصُ البَحث)

تسلّط هذه الدراسة الضوء على خبرة المقاومة والنضال والتغيير لدى زعماء الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في مصر. واعتمدت على منهج دراسة الحالة، ودليل المقابلة المتعمقة أداة لجمع البيانات وإثارة تساؤلات أهمها ما أهم المتغيرات الاجتماعية الفاعلة لتشكيل حركات اجتماعية واحتجاجية؟ وما طبيعة العلاقة بين هذه الحركات وبين الجماهير والسلطة؟ وتؤكد الدراسة على عدم قدرتنا على فهم الحركات الاجتماعية والاحتجاجية بمعزل عن الدولة، وتفسير ظهور هذه الحركات في ضوء أنموذج (م.ع.أ.ج) الذي يعكس قدرة الدولة على تحقيق وظائفها (المواطنة، العدالة، الاستجابية، الحماية) وتم تفسير علاقة هذه الحركات بالجماهير في ضوء نظرية الفرص وفرضياتها حول المتسابق الحر، والركوب بالمجان، والخبرات الجمعية. وكشفت نتائج الدراسة أن من أهم العوامل لظهور الحركات الاجتماعية والاحتجاجية يرجع إلى فشل الدولة الجسيم في أداء وظائفها المرتبطة بالمواطنة والعدالة والاستجابية والحماية، وأن الوسائل والآليات التي استعملتها الحركات كانت سلمية تماماً ولم تلجأ إلى العنف حتى لا تفقد شرعيتها وسط الجماهير.

الكلمات المفتاحية: الاحتجاجات الاجتماعية – التمرد – الحركات الاجتماعية

مقدِّمة:

تتعدد عوامل التغير الاجتماعي والثقافي وتتنوع في المجتمعات، وتصنّف هذه العوامل تصنيفات عدّة ومتباينة، ولكنّنا هنا نسلط الضوء على عامل واحد ، ولكنّه فاعل إلى حدّ بعيد على مرّ التاريخ في إحداث عملية التغيير، آلا وهو أثر المفكرين والمثقفين والمحتجين والمعارضين ممّن يغردون خارج السرب، قد ينظر البعض إليهم على أنهم خارج النظام أو خارج المجال، وقد يهددوا أمن المجتمع واستقراره ، وعلى الرغم من ذلك نجد شواهد تاريخية كثيرة أتثبت لنا وبجلاء أنّ التطور والتقدم والتغيير لا يتم إلاّ على يد هؤلاء.

وتتعرض هذه الفئة إلى عدد من الصعوبات والمعاناة في مجتمعاتها ، وتدفع ثمناً باهظاً في معظم الأحيان نتيجة رفعها راية التغيير والتجديد ، وقد يكون على حساب حريتها أو مستقبلها بالكامل، وتتكبد خسائر مادية ومعنوية لا تُعد ولا تحصى فقط لإيمانها بحتمية التغيير، وقد يكون التغيير على المستوى السياسي، والثقافي، والديني، والاجتماعي، والاقتصادي ...الخ . ولولا الإيمان الوثيق بالتغيير لفقدت الإنسانية الكثير من إنجازاتها وتقدمها عبر العصور التاريخية المختلفة .

لذا ففعل المقاومة فعل جدير بالاعتبار ، ومقاومة الأفكار الراكدة والقوالب الجامدة ومحاولة تغييرها أمر حتمي ، ولعل الإنجازات التي حققتها الحركات الاجتماعية أو الحركات الاحتجاجية على سبيل المثال لا الحصر : الحركة العمالية ، الحركة النسوية ، الحركة السياسية ، الحركة الفلاحية ...الخ شاهد على ما نرمي إليه . فأشكال المقاومة بعامة في المجتمعات كافة هي التي ترسم مسارات المستقبل . وخلق المعرفة المضادة ضرورة لتحل محل المعرفة المهيمنة كما يشير ايرك سيلبين .

وتزخر مصر على مر العصور والحقب التاريخية المختلفة وبخاصة المرحلة الحديثة والمعاصرة بعدد من حركات التمرد والاحتجاج والمعارضة أدى بعضها إلى ثورات مثل ثورة ١٩١٩ ، وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

على الرغم من أهمية الحركات الاجتماعية والاحتجاجية إلاّ أنّنا هنا لا نبحث في نشأة الحركة وتطورها وآثارها على المجتمع ربما هذه القضايا لأهميتها انصب عليها التراث الأدبي والبحثي بشكل جليّ . ولكن هذه الدراسة تسلط الضوء على خبرات زعماء وقيادات وأعضاء هذه الحركات بوصفهم الدينامو المحرِّك ، وأيقونتها فعن طريقهم نستكشف كيف تُصنع أشكال المقاومة ، وكيف تستمر ، وكيف تؤتي ثمارها ، وكيف تتم عملية خلق المعرفة المضادة لمقاومة المعرفة المهيمنة ، وكيف يولد فجر جديد من وسط الظلام ، وكيف يتجاوز أعضاء هذه الحركات أو التمردات أو الثورات الطبقة والطائفة والحزب والجماعة والقبيلة والأسرة والفرد من أجل فضاء أكثر رحابة ينتشي بالإنسانية والإخاء والسلام والعدل والمساواة والحرية . أليست كل الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في كافة المجتمعات تستهدف تلك القيم ، ومن دونها يعمّ الجمود ، والجمود هو أول مقدمات الموت ، و ذلك كلّه يُرصد عن طريق سوسيولوجيا الحكي فالحكاية كما يشير إيريك سيلبين تسمح لنا بأن نتخيل تحول حيواتنا وعالمنا .

وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيس وهو ما هي أهم المتغيرات الاجتماعية التي تجعل أفراد المجتمع يشكلون أو ينضمون إلى حركات اجتماعية أو احتجاجية أو أي أشكال أو أفعال للتمرد أو المقاومة أو الثورة ، ويتفرع من هذا التساؤل تساؤلات فرعية عدّة ، وهي :

س١ – ما الآليات والأساليب المستعملة لتحقيق أهداف أو مطالب الحركات الاجتماعية والاحتجاجية ؟

س٢ – ما هي طرق التجنيد وآلياته التي تستعملها الحركات الاجتماعية والاحتجاجية؟

س٣ – الكشف عن طبيعة العلاقة بين الحركات الاجتماعية والاحتجاجية بالجماهير.

أهمية الدراسة :

تعود أهمية هذه الدراسة إلى أهمية الفئة التي تدرس هذا من جانب، ومن جانب أخر ترجع الأهمية إلى موضوع الدراسة ولا سيّما في الآونة الأخيرة، إذ يعصف العالم بأكمله شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً بالحركات الاجتماعية والثورات والانقلابات والتمردات لأسباب عدّة ومتنوعة، ولكنّها جميعاً قد تتفق في هدف واحد آلا وهو البحث عن مستقبل أفضل، وتحقيق انسانية الإنسان التي كثيراً ما تُنتهك لأسباب لا تُعدّ ولا تحصى. وترجع أهمية الدراسة إلى المنهج والأدوات المستعملة ، المنهج الكيفي الذي يعتمد سوسيولوجيا الحكي والسرد منحى جديداً في الدراسات الكيفية العربية ، في محاولة منا لتطبيق مناهج وأدوات جديدة ومغايرة ، واختبار مدى ملاءمتها .

أهداف الدراسة :

١ – الكشف عن أهم المتغيرات الاجتماعية الفاعلة التي تدفع إلى الاحتجاج والتمرد في مصر من وجهة نظر زعماء الحركات الاجتماعية والاحتجاجية .

٢ – رصد أهم الآليات المستعملة لتحقيق أهداف أو مطالب حركات المعارضة .

٣ – رصد أهم الطرق التي يتم عن طريقها تجنيد أعضاء جدد وضمّهم لعضوية هذه الحركات .

٤ – الكشف عن ماهية علاقة زعماء هذه الحركات وقياداتها بالجماهير والسلطة .

منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة المنهج الكيفي، وعلى الرغم من صعوبة الدراسات الكيفية إلاّ أنّها تتسّم بقدر عالٍ من المرونة والتجديد والابتكار في استعمال أساليب وأدوات وطرق متنوعة ومختلفة للحصول على المادة الميدانية. ونهجت هذه الدراسة النهج نفسه الذي نهجه إيريك سيلبين في دراسته الثورة والتمرد والمقاومة باعتماد السرد، والحكاية، فأفكار الناس المنخرطين في العملية الثورية ومشاعرهم منظور يسعى ليربط الحكايا التي يتداولونها ويعيدون صياغتها

من دون توقف حول ما سلف من مظالم وظلامات بالنضال من أجل مستقبل أفضل . حكاية ثورة التحضر والديمقراطية ، حكاية الثورة الاجتماعية ، وحكاية الحرية والتحرر ، وحكاية الضائعين والمنسيين . فيبدر أنّ الوقت حان لعودة الحكاية إلى الجهود الاستكشافية التي تبذلها العلوم الاجتماعية لفهم أفعال إنسانية أساسية مثل المقاومة والتمرد والثورة (سيلبين ، ٢٠١٢ ، ص٢٧) .

أداة الدراسة :

اعتُمد دليل المقابلة المتعمقة للحصول على المادة الميدانية من حالات الدراسة مع ترك مسافة للمبحوث السرد والحكي بطريقته التي تعكس تجربته الذاتية في المقاومة وقد قسم الدليل إلى محاور رئيسة لتغطي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدراسة ، والإجابة على التساؤلات التي انطلقت منها . وتم الاعتماد على التسجيل الصوتي في أثناء المقابلة مع حالات الدراسة ، حتى يتمكن المبحوث من الحكي والسرد والإسهاب ، ويقوم الباحث الميداني في ذات الوقت بالتسجيل كتابياً ، ولكن في حالة عدم قدرته على انتظام الكتابة مع سرعة الحديث فيمكننا الرجوع إلى التسجيلات وسماعها لتغطية ما يسقط منا في أثناء عملية الكتابة .

عينة الدراسة :

هذه الدراسة هي جزء من مشروع قومي ضخم عن الاحتجاجات الاجتماعية في المجتمع المصري أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، واختيرت حالات الدراسة بعد الاتفاق بين أعضاء فريق البحث بشكل عمدي ، وعلى وفق مجموعة من المعايير :

١- أن يمارس الشخص العمل العام الاجتماعي أو السياسي مدة لا تقل عن ١٠ سنوات .

٢- يفضّل أن يكون الشخص من الأعضاء النشيطين داخل الحركات الاجتماعية أو الاحتجاجية ويشغل موقعاً قيادياً داخل الحركة .

٣- يفضّل أن يكون الشخص منتمياً لعدد من الحركات أو اللجان أو الجمعيات التي تستهدف التغيير أو المقاومة على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الحقوقي .

٤- يكون من الأسماء البارزة والقيادية بناء على ترشيح فريق البحث ، وعلى آراء عينة من النخبة التي تعمل في هذا المجال نوعاً من التحكيم .

وبالفعل اختيرت (١٤) حالة من ضمن قائمة أكبر من أسماء القيادات المرشحة، ولكن حالت الظروف لأسباب عدّة لإجراء مقابلات معهم جميعاً لانشغالاتهم العديدة وضيق وقتهم، فتمّ الاكتفاء بهذه العينة العمدية المكونة من ١٤ مبحوثاً .

كيفية جمع البيانات :

اعتُمد فريق مدرب بشكل مكثف واحترافي على إجراء مثل هذه المقابلات من الباحثين الميدانين من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة ، وبعض هؤلاء الباحثين حاصل على درجة الدكتوراه أو الماجستير على الأقل في علم الاجتماع أو العلوم السياسية . وكانت المقابلات تتم مع حالات الدراسة على أكثر من جلسة ، وقد تكون هناك أوقات طويلة بين الجلسات ، مما أستغرق العمل الميداني أكثر من عام كامل لجمع المادة الميدانية ، وواجه فريق العمل الميداني العديد من الصعوبات لضيق وقت حالات الدراسة وكثرة انشغالهم .

مجال الدراسة النظري :

تنطلق الدراسة من فرضيات مركزية وأهم هذه الفرضيات أنّ الناس حكاؤون وأنّ الحكايا التي نرويها تحدد من نكون أشعب ، فنحن نخلق العالم ونفهمه ونديره فيما نرويه من حكايا . وإذا كانت حقيقتنا البيولوجية هي التي تجعلنا آداميين فإن حكايانا هي التي تقرر من نكون بوصفنا شعباً .

حكايانا هي طريقتنا في تفسير العالم لأنفسنا كما هو ، وكما نأمل أن يكون فالحكاية تفتح عالم الممكن ، وتساعد على تفسير الأحداث المركبة أو غير المتوقعة أو الدراماتيكية أو الإشكالية أو المثالية . فتساعد الحكايا على صوغ التاريخ / الذاكرة الشعبيين والشخصيين معاً ، وعلى صيانتهما ، وإعادة كتابتهما ، وإعادة تمجيدهما ، وإعادة غرسهما في الأذهان ، وإعطائهما مجدداً طابع اللحظة فالحكايا تتعلق بمعنى من نكون وكيف نسلك ، وما هو ممكن في دنيانا فالناس يواصلون السعي إلى المقاومة وإنعاش الحياة منذ أزمان سحيقة ، وتستمر نضالات الناس من أجل الدفاع عن حياتهم ومن أجل تحسينها وفقاً لما لديهم من رؤى وطموحات ، وإلى أن تتحقق تلك الأحلام والرغائب فسوف تبقى المقاومة والتمرد والثورة (سيبلين ، ٢٠١٢ ، ص٢٩ ، ص٣٠٣) .

وتؤكد هذه الدراسة ما دعمه التراث النظري والأدبي في الاحتجاجات الاجتماعية والحركات الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين من أنّها جعلت الدولة هدفاً لها . هذا فضلا عن خروج هذه الحركات من تحت عباءة الأحزاب السياسية لتمثيلهم أو التعبير عن مطالبهم ، فأصبحوا يعتمدون على أنفسهم ، وباتت الحركات الاجتماعية سياسة يقوم بها الناس وليست بحال سياسة للنخب . ومن ثم لا يمكننا دراسة الحركات الاجتماعية والاحتجاجات الاجتماعية وفهمها بمعزل عن الدولة . فالاحتجاج الشعبي وبناء الدولة يدخلان في علاقة ديناميكية يتأثر فيها كل طرف بالآخر، ويضغط كل طرف فيها على الآخر ويدفعه إلى الأمام ، فالدولة هي حلبة سياسية تتصارع فيها النخبة السياسية

والاقتصادية ونخب الدولة ، أي رجال البيروقراطية والمواطنين الذين يشكّلون عصب الدولة جنب إلى جنب مع عنصر الضغط الشعبي ، التي تدخل جميعاً في تفاعل يتخذ طرقاً عدّة لينتج في النهاية التشكيلات المحددة التي تكون عليها مؤسسات الدولة . وبذلك يكون الاحتجاج شكلاً من أشكال الطرق غير النظامية (غير المؤسسية) للتعبير عن مطالب أو مظاهر من المعاناة ، في الوقت الذي تهمل فيه سلطات الدولة الضغط الشعبي ، عن طريق غلق القنوات النظامية للتعبير أو الحدّ منها أو إهمالها . وربّما يرجع اندلاع الحركات والاحتجاجات الاجتماعية إلى خلل في قدرة الدولة على تحقيق وظائفها على وفق أنموذج (CERP) بالإنجليزية أو (م ع أ ح) (المواطنة والعدالة والاستجابية والحماية) فمفهوم قدرة الدولة يتلخص في هذه المتغيرات (جونستون، ص ص ٩:١٠ ، ص ص ٣٠:٣٣) .

وهذا الأنموذج السابق لوظائف الدولة لا ينفصل بأيّ حال من الأحوال عن مفهوم هام وحيوي يركّز عليه المجال النظري لهذه الدراسة وهو مفهوم الثقة ، فالثقة أحد المكونات الهامة لرأس المال الاجتماعي في المجتمع ، ولها علاقة وطيدة بالأمن الوجودي ، وهو رهان على المستقبل ، ولكن ما نود التركيز عليه هنا مستوى محدود من مستويات الثقة آلا وهو الثقة في الدولة ومؤسساتها من قِبل المواطنين ، وهو ما يسمى بالثقة السياسية لارتباطه الوثيق بالحركات الاجتماعية والاحتجاجية. فكما يشير البعض بأنه قبل أن يُسأل رئيس أيّة حكومة عن أسباب انخفاض مستويات الثقة في حكومته ، عليه أن يسأل عما إذا كانت حكومته وأداؤها جديرين بثقة المواطنين أم لا ؟ فالحكومة التي تريد أن تكسب ثقة مواطنيها عليها أن تضع مصلحة أكثر المواطنين ضمن أهدافها وخططها، وأن تمتلك القدرات المادية وغير المادية لتحقيق هذه المصلحة بكفاءة وسرعة ونزاهة . ولذلك تختلف الثقة من حيث قوتها فهناك الثقة الكثيفة والثقة الضعيفة ، والمجتمعات التي تمتلك مستويات عالية من الثقة هي التي تدار من حكومة جيدة وتتمتع بعدالة توزيع الثروة .

وربّما طرح مفهوم الثقة ، وتحديداً الثقة السياسية ليس لأنه لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن أنموذج هانك جونستون (مواطنة ، عدالة ، استجابية ، حماية) فحسب وإنما لأن المرادفات والمفاهيم المختلفة للثقة تتداخل كثيراً مع هذا الأنموذج مثل : المشاركة السياسية ، المواطنة ، الاهتمام بالشأن العام ، التسامح السياسي ، الثقة في المؤسسات السياسية ...الخ . وربط هذه الثقة بشروط موضوعية وهي الأداء ، والفاعلية والانجاز لنستطيع أن نصل إلى ما نسميه جدارة الثقة (كاظم ، ٢٠٢١ ، ص ٢٨:٢٧ ، ص٣٢) .

وينطلق المجال النظري في فهمه للعلاقات ما بين الحركات الاجتماعية والجماهير والسلطة في ضوء نظرية الفرص ، وتفسير مشاركة الجمهور العام في الحركات الاجتماعية

في ضوء مفهوم المتسابق الحر ، والركوب بالمجان كما سيتضح ذلك بشيء من التفصيل عند تحليل نتائج الدراسة.

مفاهيم الدراسة :

أهم المفاهيم التي تنطلق منها هذه الدراسة مفهومي الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية وهناك تداخل ومحاولات كثيرة تحاول وضع الحدود الفاصلة بين المفهومين فيرى جيمس جاسبر أن أغلب الحركات الاجتماعية هي حركات احتجاجية تكون مركزة على ما يراه المشاركون فيها مهيناً في عالمهم ، حتى وأن كان من المحتمل أيضاً أن يستمروا في تطوير مقترحات ايجابية بحثاً عن البدائل . إلا أنه لا يتخذ كل احتجاج شكل الحركات الاجتماعية فلا ينتظر الأفراد الحركات الاجتماعية دائماً حتى تقوم بالاحتجاج . إذ يجد البعض طرقاً للاحتجاج يتبعونها بأنفسهم لوحدهم. (جاسر ، ٢٠١٧ ، ص٧) .

بينما يرى هانك جونستون أن الحركة الاجتماعية شكل حديث من أشكال الاحتجاج . تطورت جنباً إلى جنب مع تطور الدولة وفي اتصال وعلاقة دينامية منها . أما الاحتجاجات فتدار بشكل من أشكال الاعتراف الجمعي على الرغم من أنها تظهر كما لو كانت تلقائية ولا هدف لها . (جونستون ، ٢٠١٨ ، ص٢٣) .

ربما هذا ما دعا محمود ممداني أن يؤكد على التمييز ما بين الحركات الاجتماعية والحركات الشعبوية ، وتجاوز الحركات الاجتماعية الجديدة لمفهوم الطبقة على عكس الحركات الاجتماعية القديمة ، ومن هنا يطرح منظور واسع عن الحركات الاجتماعية كبلورة لنشاط الجماعة المستقلة عن الدولة من دون الإغراق في تنوع من التمييزات بين الطبقة والجماعة الاجتماعية ، أو بين الصفوة والشعبي ، أو بين السياسي والاجتماعي، أو بين المبادرات المنظمة وغيرالمنظّمة (ممداني ، ٢٠١٠ ، ص ٢١)

مفهوم الحركات الاجتماعية :

تنطلق هذه الدراسة من مفهوم عام للحركات الاجتماعية يشير إلى أنها " تجمع من الأفراد تجمعهم مصالح مشتركة مادية أو معنوية وشعور بالحرمان النسبي ووعي بأهمية إحداث تغيير في الواقع ، إذن الحركة الاجتماعية مرتبطة بثلاث متغيرات رئيسة : الأفراد ، الأفكار ، الفعل " (المهدي ، ٢٠١٤ ، ص١٠٥) . وكما يشير هابرماس الحركة الاجتماعية تظهر عن طريق الأزمة التي تقع نتيجة التناقض بين تكامل النظام أو السلطة والتكامل الاجتماعي أو العملية التي يتم عن طريقها إنتاج المعايير والقيم والمعاني ، وتقع الأزمة حينما تقوم السلطة السياسية بفرض هيمنتها وسيطرتها على المجال العام (ليلة ، ٢٠١٤ ، ص١٥٢) .

الاحتجاجات الاجتماعية : السلوك أو الممارسات التي يقوم بها مجموعة أو فئة من الأفراد يعانون من الحرمان ، ويتحركون من خلال الاحتجاج لتجاوز ما يعانون منه أو للمطالبة بعدد من المطالب يعتقدون أنها من حقهم أو يسعون لتغيير البيئة المحيطة بهم ، بهدف تأسيس بيئة حياتية ملائمة تسهم في تحقيق مطالبهم وإشباع صور الحرمان المختلفة التي يعانون منها .

ويصنّفها البعض إلى مجموعتين : الأولى احتجاجات اجتماعية – اقتصادية مثل أشكال الاحتجاج المرتبطة بالضرائب ، الخدمات العامة ، الصحة ، التعليم ، النقل ، المواصلات ، الدخول ، الأجور ، المعاشات ...الخ . والمجموعة الثانية هي الاحتجاجات المدنية – السياسية والمرتبطة بحقوق الإنسان ، القمع ، سوء المعاملة ، الحقوق المدنية ، العدل ، الحريات ، قضايا النظام السياسي مثل التزوير بالانتخابات، الديموقراطية ، الفساد . – وغير ذلك (كاظم ، ٢٠١٤ ، ص ص ١٩٧ – ١٩٨) .

الدراسات السابقة :

يزخر التراث البحثي والأدبي بعدد من البحوث والدراسات حول الحركات الاجتماعية والاحتجاجية ولا سيّما في المجتمع المصري ، ربما ازدادت وتيرة هذه الدراسات في العقد الأخير من القرن العشرين والعقدين الأولين من مطلع القرن الواحد والعشرين تجسيداً وتعبيراً عن هذا الواقع المأزوم ، وربما لن يتسع المجال لعرض هذه التراث بشيء من التفصيل ولكن يمكن تقسيمه على وفق الحركات على النحو الآتي :

أ – التراث البحثي ودراسة الحركة السياسية .

آثرنا هنا الاقتصار على الدراسات التي أجريت على الحركات السياسية المعاصرة مثل حركة كفاية، وحركة ٢٠ مارس ، وحركة ٦ إبريل ...الخ وهذه الحركات المعاصرة هي التي مهدت الطريق لثورة يناير ٢٠١١ . ومنها دراسة منار الشوربجي " كفاية إعادة تعريف السياسة في مصر " ٢٠١٠ حيث تشير الباحثة إلى أن سياق الفوضى والاكتئاب الوطني أدى إلى ظهور جيل جديد من السياسيين يحاول إعادة تعريف السياسة ، وقد كانت حركة كفاية ساحة وأداة في آن واحد . وكشفت الباحثة عن إسهامات الحركة في إجراء مصالحة سياسية بين التيارات الأيديولوجية المختلفة ، ووضع البذور الأولى نحو وفاق وطني ، وإنها حركت المياه الراكدة بعد موت سياسي عاشته مصر لسنوات طويلة . (الشوربجي ، ٢٠١٠). ودراسة بهاء الدين بعنوان " رفة الفراشة كفاية الماضي والمستقبل " ٢٠٠٨ وهي دراسة وثائقية عن الحركة ونشأتها وتطورها ويرى الباحث أن الحركة اعتمدت تجاوز كافة الأسقف والخطوط الحمراء المتعارف عليها لموقفها الرافض لحكم الرئيس مبارك ، وتوريث نجله جمال مبارك ، ونزولها للشارع مباشرةً ، واستفادتها البارعة من السماوات المفتوحة

(الميديا العالمية) . ويخلص الباحث إلى سمات تميز الحركة وهي أنها جماهيرية ، وعضويتها مفتوحة للجميع ، وغير مُسيسة لا تنتمي إلى فصيل سياسي بعينه ، ومرنة فكرياً وسياسياً وحركياً ، ووطنية حتى النخاع . ومن أهم إسهامات هذه الحركة كسر حاجز الخوف، وهز ثقافة القمع والترهيب ، وتجديد دماء النخبة السياسية المتآكلة . (بهاء الدين ، ٢٠٠٨) .

ودراسة إلهامي عن حركة ٦ إبريل ٢٠٠٨ ، وهذه الحركة ظهرت بدعوة على الفيسبوك بعمل إضراب عام جماهيري يوم ٦ إبريل ٢٠٠٨ وانضم للحركة أحزاب سياسية متعددة ، ورفعت شعار خليك بالبيت وكانت للحركة مطالب عامة تمثلت في: مواصلات أدمية ، مستشفيات للعلاج ، تعليم للأبناء ، دواء للأطفال ، قضاء عادل منصف ، أمن وأمان ، حرية وكرامة ، شقق للمقبلين على الزواج . هذا بالإضافة إلى قائمة من الممنوعات مثل : رفع الأسعار ، المحسوبية ، بلطجة الشرطة ، التعذيب في أقسام الشرطة ، الفساد، الرشاوى، الاعتقالات ، تلفيق القضايا ، ...الخ . ويرى الباحث أن عمومية المطالب وبساطتها كانت وراء انتشارها . وبدأت الحركة ب ٧٠ ألف مشترك على موقع الحركة الإلكتروني ، وينتمي معظمهم لفئة الشباب من ١٥ – ٣٥ سنة ، وهي أكثر الفئات تضرراً . (المرغني ، ٢٠٠٨).

ويسلّط العجاتي الضوء عن طريق دراسته على ثلاث حركات وهي حركة أجيج ، واللجنة الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني وحركة ٢٠ مارس ، ويشير الباحث إلى أن أهم إنجازات الحركات الثلاثة على اختلاف أهدافها تحريك قطاعات كبيرة من المجتمع ، وتنبئ بعودة اليسار إلى الساحة السياسية محرّكاً أو محفّزاً للحركات الاحتجاجية في مصر بعد مدة خمول وغياب ، وهي حركات تعمل من أجل التغيير وليس الإصلاح لذا كانت هذه الحركات الثلاث ذات علاقة تصادمية مع السلطة . (العجاتي، ٢٠١٠)

وبعد عرض نماذج للدراسات المعاصرة للحركات السياسية والاحتجاج السياسي في مصر حاولنا عرض لمعظم الحركات السياسية الوليدة التي ظهر معظمها في العقد الأول من الألفية الثالثة ، وعلينا أن ندرك أن هذه الحركات متفاوت من حيث الانتشار والذيوع والشهرة ، وكذلك من حيث الفاعلية والتأثير ، ربما حظت حركة كفاية بنصيب الأسد من الشهرة والتأثير ، و كان اسم الحركة عاملاً مؤثراً في ذلك ، وبسبب نزولها مباشرةً إلى الشارع ، وكانت حركة أجيج ، وحركة ٢٠ مارس الأقل من حيث الانتشار والفاعلية .

ب – التراث البحثي ودراسة الاحتجاجات الفئوية .

شهد المجتمع المصري في السنوات الأخيرة حركة احتجاجات واسعة لم يشهدها من قبل، والجديرة بالأهمية أن هذه الاحتجاجات وضعت فئات جديدة لم تمارس الاحتجاج من

قبل وحديثة العهد به فئات خارج الحركات الاجتماعية (السياسة والعمالية والنسوية والفلاحية). واقتحام هذه الفئات إلى معترك أو حقل الاحتجاجات ربما يرجع إلى حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي التي يمر بها المجتمع المصري ، فتجلّى الاحتجاج عملاً ايجابياً لرفض الظلم والقهر . وربما ما شجع على هذه الاحتجاجات أن قنوات الاتصال والتواصل مع السلطة تكاد تكون مسدودة .

ومن هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر : دراسة عماد صيام بعنوان " خريطة الاحتجاجات السلمية في مصر مؤشرات أولية على تخلق مجتمع مدني من نوع جديد " ٢٠٠٩ حيث قام الباحث بعملية مسح لكل أنشطة الاحتجاج السلمي والتي نشرت بصحف (البديل ، المصري اليوم ، الدستور) في المدة من ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ . وكشفت نتائج الدراسة عن وقوع ١٣٣١ نشاطاً احتجاجياً بمحافظات مصر المختلفة ، ومن أهم النتائج الجديرة بالاهتمام أن الاحتجاجات الفئوية التي قام بها موظفو الدولة بلغت نسبة ١٢,٤ % ، وسكان الأحياء العشوائية والقرى بنسبة ٩,٧%، ومن ثم نجد ولوج فئات اجتماعية جديدة لساحة الاحتجاج، وتحديداً فئة موظفي الدولة التي طالما وظفها النظام السياسي في الدفاع عن سياساته. هذا فضلا عن أنّ هذه الاحتجاجات تمت بمبادرة من أصحاب المشكلات ، ولم تسهم فيها أيّ من القوى السياسية أو النشطاء بالحركات الاحتجاجية أو المنظمات الحقوقية، وهو ما يعني اعتمادها خبراتها الذاتية والأولية (صيام ، ٢٠٠٩) .

ودراسة عمرو الشوبكي بعنوان " احتجاجات موظفي الضرائب العقارية " حيث يشير الباحث إلى أن هذه الاحتجاجات قدمت نموذج في ممارسة الديمقراطية بأفضل صورها على مدار مدة احتجاجهم إذ أنّ كافة القرارات التي اتخذوها أخذت بالتصويت المباشر وبالأغلبية أو الإجماع . وأشار الباحث إلى غياب التنظيمات النقابية الرسمية عن هذا الاحتجاج ، هذا فضلا عن حرص المحتجين على استقلال حركتهم عن أيّة حركات أو قوى سياسية أو أحزاب أخرى خشية من استغلال قضيتهم سياسياً (الشوبكي ، ٢٠٠٩) .

وتشير دراسة دسوقي دراسة حول " الضرائب العقارية الطريق من الأحزاب إلى النقابة المستقلة " ٢٠١٠ إلى أهمية اللجان التي دعمت هذه الحركة وأدت إلى نجاحها ، وكيف نجحت الحركة في إنشاء نقابة مستقلة ردّ فعل للموقف المخزي لنقابة البنوك والتأمينات التي تتبع الإتحاد العام لعمال مصر (دسوقي ، ٢٠١٠) .

وتأتي دراسة أحمد تهامي بعنوان " الحركات الاحتجاجية المناهضة لمشروع أجريوم: انبثاقها وتطورها ودلالات نجاحها " ٢٠٠٩ ، تشير إلى أن أهم ما يميز هذه الحركة الاحتجاجية أنها تتعلق بالبيئة بالرغم من أن قضية البيئة تحتل مرتبة دنيا من اهتمامات الشارع المصري ، ويقدم عليها قضايا الخبز والفقر والبطالة ..الخ . هناك اختلاف أخر لهذه

الحركة ، وهي أنها تضم جميع الفئات الاجتماعية بالمجتمع المصري بشكل يجعلها مختلفة عن الحركات الاجتماعية التقليدية . فهذه الحركة كانت ضد إنشاء مصنع الأسمدة للشركة الكندية أجريوم بمنطقة رأس البر بمحافظة دمياط ، نظراً لأن الأبخرة والعوادم التي ستنتج عن المصنع تمثل تهديداً لحياتهم وصحتهم ، وستكون مصدراً خطيراً لتلوث البيئة ، وستدمّر نشاطهم الاقتصادي الذي يعتمد السياحة والصيد . وكشفت نتائج الدراسة أن من أهم عوامل نجاح الحركة هو تركيزها على مخاطر المشروع البيئية ، وتخوين المسؤولين الذين وافقوا على المشروع ، واستعمال وسائل عدّة ومبتكرة للاحتجاج مثل لافتات للاحتجاجات على المحلات التجارية والمنازل ، والتوعية بالمخاطر عن طريقرسائل SMS على هواتف المحمول ، وحملة جمع التوقيعات ضد المشروع ، ومواقع مناهضة للمشروع على الفيسبوك، والتهديد باللجوء إلى المحاكم الدولية ...الخ . (تهامي ، ٢٠٠٩) .

وتشير دراسة منى مينا بعنوان " أطباء بلا حقوق " ٢٠١٠ إلى حركة الاحتجاج الواسعة من فئة الأطباء بسبب أوضاعهم المتردية وتحديداً حديثي التخرج . فتكونت جماعة أطباء بلا حقوق وتقدمت ببيان تأسيسي على مدونة باسم أطباء بلا حقوق في ٢٥ مايو ٢٠٠٩ ، ولم تجد الحركة دعماً من نقابة الأطباء ، وبدأت الحركة بتنظيم وقفات احتجاجية واعتصامات ، واستخدام وسائل الإعلام التي تُعدّ وسيلة لنشر مشاكل الأطباء . وتؤكد الحركة على أن مستقبل المهنة مهدد بسبب مشاكل شباب الأطباء تحديداً ، فهم الأكثر تضرراً بسبب قلة فرص التعليم والتدريب الجيد (مينا، ٢٠١٠). وهناك كما سبقت الإشارة عدد من البحوث والدراسات التي عكفت على دراسة الحركات الاجتماعية والاحتجاجية ، ومنها المتعلق بالعمالية والفلاحية والنسوية والطلابية ...الخ . ولن يتسع المجال هنا لعرض كافة هذه الدراسات ، ولكن ما نود التأكيد عليه هنا أننا أثرنا عرض التراث المتعلق بالحركة السياسية ، والاحتجاجات الفئوية لعلاقتهم الوطيدة بموضوع الدراسة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى علينا أن ندرك أن منحنى الاحتجاجات والحركات الاجتماعية شهد ارتفاعاً بشكل ملحوظ مع العقد الأول من الألفية الثالثة ، ولكن هذا المنحنى ارتفع بشدة وبازدياد مضطرد بعد ثورة يناير ٢٠١١ ، وكأنّ المجتمع المصري أصابته حمى الاحتجاج ، واستشرت فيه بالكامل بعد سنوات طويلة من الظلم والفساد والقهر والحرمان . فأراد المواطن أن يغتنم الفرصة لتحقيق مطالبه المشروعة . ولكن بهذه الكثافة الغير متوقعة جعل البعض يطلق عليها ثورة التطلعات المتزايدة ، فالكل يسعى إلى تحويل الثورة إلى مكاسب مما أدى إلى هذا الفيضان من الاحتجاجات الفئوية ، ربّما دعم ذلك سياق الأزمة والاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي شهدها المجتمع العربي . وبهذا تغير التساؤل التنظيري الذي قدّمه زايد لماذا لا يثور الناس ؟ لأنه بالفعل كانت هناك مرحلة ركود سياسي على الرغم من

هذا الاحتقان ليعود السؤال الذي قدّمه تيد جور ويصحِّح المعادلة مرة أخرى وهو لماذا يثور الناس ؟ (زايد ، ٢٠٠٣) .

وربّما كان هذا الانفجار وفيضانات الاحتجاجات قد جاءت ليس بسبب وهن الدولة وفشلها فحسب بل لأنها أصبحت دولة تدير الفساد دافعة بالشعب إلى الوقوف في دائرة الظل مهمشاً حائراً ، وتضافر مع ذلك اركيولوجيا الحرمان ، الحرمان بكل صوره الحرمان الاقتصادي ، والحرمان من العدل ، والحرمان من الحرية ، والحرمان من كبرياء الوطنية ، ربما هذا ما دفع بالزخم الثوري الاحتجاجي بهذا الشكل الكثيف والمتفاقم (زايد ، ٢٠١١) .

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها :

أولاً : المتغيرات الاحتجاجية المفجرة للحركات والاحتجاجات الاجتماعية وعلاقتها بمتغيرات أنموذج (م ع أ ح) :

تعددت العوامل والأسباب والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور الحركات والاحتجاجات الاجتماعية من واقع تحليل خطاب حالات الدراسة ، فلم تذهب نتائج الدراسة بعيداً عما تم طرحه في المجال النظري من الوظائف التي على الدولة القيام بها وألا تعرضت لموجات مقاومة وتمرد في حالة الخلل بأداء أحد هذه الوظائف ، وهو ما سيتم توضيحه على وفق أنموذج (م ع أ ح) اختصار ل (المواطنة – العدالة – الاستجابية – الحماية) وذلك على النحو الآتي :

١ – المواطنة :

على وفق ما أشار إليه هانك جونستون من خلال نموذجه (م ع أ ح) ، وعند أول وظيفة منوط بالدولة تحقيقها ، وهي المواطنة بمعنى المشاركة الفعلية في الحياة المدنية للدولة . ويعكس خطاب حالات الدراسة إلى أن هناك إنتهاكاً مفرطاً من الدولة للمواطنة ، وربما أجمعت معظم حالات الدراسة على أن أهم المتغيرات التي دفعتهم للانضمام إلى حركات اجتماعية هو رغبتهم الشديدة في التغيير، وهذا الدافع القوي للتغيير مرتبط بعدد من العوامل والمتغيرات المتعلقة بالمواطنة وهي :

١–١ عدم تداول السلطة :

هناك إشارات عدّة من جميع حالات الدراسة إلى أزمة عدم تداول السلطة في مصر في أثناء القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين وكان ذلك من أهم الأسباب المفجرة للحركات الاجتماعية والاحتجاجية التي مهّدت لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، مع العلم أنّ جميع حالات الدراسة كانوا منضمين إلى حركة كفاية ، وهي حركة أُسِّست عام ٢٠٠٣ ضد نظام توريث الحكم من الرئيس السابق محمد حسني مبارك، الذي تربّع على سدّة الحكم طوال ثلاثين عاماً وأرد توريثه لنجله جمال مبارك في دولة نظام الحكم فيها جمهورياً وليس ملكياً .

١-٢ سياسة نظام الحزب الواحد :

هناك حالة من الركود السياسي، وعدم المشاركة الشعبية نتيجة إتباع الدولة لسياسة الحزب الواحد طوال المراحل السياسية السابقة الناصرية، الساداتية، المباركية وحتى الآن، وهذا على الرغم من إدراك حالات الدراسة بوجود أحزاب سياسية ، ولكن على حد تعبير أحدهم بإنّها مجرد أحزاب ورقية لا تحرك ساكناً . وأنّ هناك حالة إحساس عامة من الجماهير بأنه لا أمل مطلقاً من هذه الأحزاب ولا النقابات ولا الاتحادات ولا حتى مؤسسات المجتمع المدني ، وهنا تتجلى وبعمق انتهاك حقوق المواطنة بالمعنى الذي ننطلق منه ، وهو توسيع المشاركة الفعلية للمواطنين في الحياة المدنية للدولة ، إذ أكّدت نتائج الدراسة على سياسات التهميش الاجتماعي المتبعة من الدولة تجاه المواطنين ، ثم لم يعد أمام المواطنين إلاّ اللجوء إلى حركة الشارع عن طريق الحركات والاحتجاجات الاجتماعية للحصول على حقوقهم . ولتحريك حالة الركود السياسي وهنا تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة العجاتي ٢٠١٠ والمرغني ٢٠٠٨ في ضرورة تحريك حالة الركود السياسي عن طريق حركة الشارع وتحريك الجماهير .

١-٣ استقلال الوطن :

الشعور بالمواطنة لا ينفصل عن إحساس المواطن باستقلال هذا الوطن الذي يعيش فيه، وهويتنا التي تنمو وتترعرع داخل هذا الوطن مرتبطة أيضاً باستقلاله ، لذا فالإحساس بعدم استقلال هذا الوطن ، وخضوعه تحت الهيمنة الأمريكية والصهيونية يعصف بالمواطنة عصفاً عنيفاً ، والإحساس بتبعية النظام السياسي لسياسات وقوى خارجية مهيمنة وتؤول إلى نتائج وخيمة ضد مصلحة الوطن ومواطنيه كانت ضمن الوقود الذي أشعل الحركات الاجتماعية والاحتجاجية بالمجتمع المصري في المرحلة المعاصرة . وعلى حد تعبير أحد حالات الدراسة (أن هناك حالة من القلق العام نتيجة الزحف الأمريكي الصهيوني) ، بينما أشارت حالة أخرى (أن أهم مطالبنا السياسية عندما انخرطنا في الحركات الاجتماعية ، وتحديداً حركة كفاية كان أهمها القضاء على العربدة الصهيونية وتوقف الهيمنة الأمريكية) .

هذا فضلا عن مشاعر الغضب والسخط المصحوبة بالقلق والخوف على الوطن الأكبر وهو الوطن العربي ، فكثير من الحالات لم تفصل بين مصالح ومطالب الأمن والأمان والاستقرار لمصر وبين أمن واستقرار الوطن العربي كلّه . ويتوافق ذلك مع خبرة وتاريخ حالات الدراسة الطويلة في مجال العمل الاجتماعي والسياسي والانتماءات العربية ، والاشتراكية ، والأخوان المسلمين .

٢- العدالة :

على وفق الأنموذج النظري الذي طرحه هانك جونستون (م ع أ ح) فالعدالة الوظيفية الأساسية والمحورية المنوط تحقيقها من الدولة ، وأكدّت حالات الدراسة انتفاء هذه العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري طيلة مراحل تاريخية عدّة ، ولكنّ ما يعنينا هنا المرحلة التاريخية المعاصرة منذ مطلع الألفية الثالثة والمرتبطة بطبيعة الحال بالعقدين الآخرين من القرن العشرين . وكان هناك عدد من المؤشرات التي وردت بوصفها معايير لاختفاء العدالة الاجتماعية والمساواة بالمجتمع المصري في أثناء هذه المدة ، وفيما يأتي أهم هذه المؤشرات كما جاءت في خطاب حالات الدراسة :

٢-١ تدهور كافة الخدمات الأساسية المقدمة للطبقة الدنيا والوسطى :

أكدّت معظم حالات الدراسة تدهور كافة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطن البسيط في أثناء الثلاث عقود الأخيرة ، وأهمها التعليم والصحة . فبالنسبة للتعليم الحكومي / العام تدهور وبوتيرة متسارعة ومقصودة منذ أواخر القرن العشرين لصالح التوسع في التعليم الخاص والأجنبي الذي تؤول ملكيته إلى طبقة رجال الأعمال و بنظرة فاحصة لنسب وأعداد المدارس الخاصة والأجنبية شاهد قوي على ما تشير إليه حالات الدراسة . هذا فضلا عن التزايد المضطرد للجامعات الخاصة والأجنبية على سبيل المثال البريطانية ، والألمانية ، والفرنسية ، والأسترالية ، والكندية ، والصينية، ..الخ . وفي مقابل ذلك تدهور يدعو إلى الخزي بالتعليم الحكومي/العام ، ويؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تفاوت شاسع في مستوى القدرات والكفاءات والمهارات بين الطلبة الخريجين بحسب نوع التعليم ويترتب على ذلك التباين الاجتماعي ، وعدم تكافؤ الفرص والتفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع من جهة ، ومن جهة أخرى عرقلة قنوات الحراك الاجتماعي أمام أبناء الطبقة الدنيا والوسطى ، بل وتهديد استقرارهم ومصالحهم بحكم أن الحصان الفائز الذي كان يتم الرهان عليه في تحسين أوضاعهم المعيشية والطبقية أولاً وهو التعليم أصبح مهدداً ومزعزعاً .

وتأتي الرعاية الصحية وهي من الخدمات الأساسية التي يجب أن تتوافر للمواطن وتدهورها أو انتفاءها يهدد أمنه بل وجوده . وأخفقت سياسات الدولة في مجال الرعاية الصحية وبشدة في توفير هذه الخدمة للمواطن ، وأشارت حالات الدراسة إلى التدهور الجسيم في المستشفيات الحكومية والجامعية ، صعوبة حصول المواطن البسيط على الخدمة الصحية ، فضلا عن ذلك انتشار الأمراض المزمنة ، وعدم توافر الأدوية ، وعدم توافر شبكة تأمين صحي لكافة المواطنين ، وحتى من يخضع لشبكة التأمين الصحي من العاملين بالقطاع الحكومي أو العام يتلقى خدمة متدنية وسيئة لا تتوافق مع حقوق الإنسان ، وصون أدميته ، ليس هذا فحسب بل أن خدمة الرعاية الصحية المقدمة من القطاع الخاص بالرغم

من أنها باهظة التكاليف إلاّ أنها مع موازنتها بدول أخرى من دول العالم الثالث وليس العالم الأول أو الثاني لا تزال دون المستوى .

هذا فضلا عن التدهور على كافة المستويات الأخرى المتعلقة بالسكن وارتفاع أسعار العقارات بشكل يفوق الخيال ، ويفوق إمكانيات معظم المواطنين من أبناء الطبقات الدنيا الوسطى ، ربّما أسهم في ذلك سياسات تعويم الجنية المصري ، ولهذا أكّدت حالات الدراسة على عدد من المشكلات المترتبة على ذلك مثل ارتفاع الأسعار مع تدني الأجور والمعاشات، وعدم القدرة على تطبيق نظام الحدّ الأدنى والحدّ الأقصى للأجور حتى بعد ثورة ٢٠١١ ، وهي كانت من أهم مطالب الثورة (عيش / حرية / كرامة إنسانية) . وتتفق هذه المطالب التي كشفت عنها نتائج الدراسة مع ذات المطالب الجماهيرية التي حدّدتها دراسة المرغني ٢٠٠٨ .

٢-٢ سياسات الإفقار :

تشير حالات الدراسة إلى أن الفقر قد يكون ظاهرة طبيعية في بعض المجتمعات ، ولكنّ بلداً بحجم مصر مع تعدد وتنوع مصادر الثورات بها يصبح لا مبرر له على وجه الإطلاق. لذا ركز خطاب حالات الدراسة على السياسات التي تتبعها الدولة وينتج عنها إفقار للمواطنين، وكأنها سياسات تستهدف فئة محددة على حساب القطاع العريض من المواطنين، وأهمها سياسات البنك الدولي وعلى رأسها سياسات التكيف الهيكلي (الخصخصة)، وبيع القطاع الحكومي العام ، ومؤخراً بيع مصانع الحديد والصلب أهم إنجازات المرحلة الناصرية ، وأهم المصانع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر .

وإتباع هذه السياسات ترتب عليها زيادة نسبة البطالة ، وتشير بعض الحالات إلى أن نسبة البطالة تجاوزت ٢٥ % من قوة العمل ، فهناك أكثر من ٩ مليون مواطن يعانون من البطالة ويضاف إليهم سنوياً ٦٠٠ ألف . وبناء عليه ارتفعت معدلات الفقر المدقع في مصر بين المواطنين بنسب كبيرة .

٢-٣ سطوة طبقة رجال الأعمال وفسادهم :

في مقابل تراجع القطاع الحكومي والعام بالدولة اتسع المجال أمام القطاع الخاص بناء على هذه السياسات المستهدفة ليس هذا فحسب ، ولكن نوعية طبقة رجال الأعمال التي سيطرت على المشهد المصري لم تكن بأي حال من الأحوال شبيهة بطبقة رجال الأعمال الوطنية في مطلع القرن العشرين ، ولكنها مختلفة تماماً ، فقد وصفتها أحد حالات الدراسة بالفساد والغش والنهب لثروات البلد ، وتهريب الأموال خارج الدولة ، بل ووصفهم البعض باللصوص ، ونمو فاحش للطبقة الرأسمالية المتوحشة على حساب طبقات العمال والفلاحين بالمجتمع المصري . ونستطيع أن نلمس ذلك من خطاب أحد الحالات حيث يقول :

(ظهرت كوارث كبرى فالنظام السياسي يسير في إتجاه والشعب يسير في اتجاه آخر والإعلام يعزف للنظام السياسي فلنأخذ قضية التباين الاقتصادي بين طبقة رجال الأعمال من ناحية والطبقات الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى لم نعد نتحدث عن قطط سمان كما شهدت المرحلة السابقة ولكن أصبحوا ديناصورات) .

(حالة رقم ٩)

٣- الاستجابة :

يعني هانك جونستون بالاستجابة قدرة الدولة على أن تستجيب للإرادة الشعبية ، ويرى أن أهم المقاييس للاستجابة الانتخابات المنتظمة والعادلة بين الأحزاب السياسية المتنافسة ، ويمكن النظر إلى الدولة بوصفها دولة مستجيبة أو متفاعلة بطريقتين مختلفتين الطريقة الأولى عند الحدود الدنيا بالقدر الذي يحفظ لها شرعيتها ، وليست هذه استجابة على الإطلاق ، أما الطريقة الثانية فهي أن تستجيب لبعض القضايا ولا تستجيب لقضايا أخرى ، وهنا تصبح الحركات الاجتماعية وأفعال الاحتجاج والقرارات التكتيكية ، تصبح جميعها مهمة في جذب انتباه النخب السياسية وإجبارها على الاستجابة (جونستون ، ٢٠١٨ ، ص٣٧) .

ومن خطاب حالات الدراسة نلمح بشكلّ جلي ضعف استجابة الدولة ، ربّما كانت الاستجابة في شكلها الأول عند الحدود الدنيا للحفاظ على الشرعية ، ولكن توضح الحالات أن الأمر ازداد سوءاً إلى درجة قد تصل إلى انعدام الاستجابة والتجاهل والإهمال وربّما هذا ما دفع إلى عدد من الاحتجاجات والحركات الاجتماعية في الشارع المصري والتي انتهت بانفجار الشارع المصري بالكامل وخروجه في ثورة يناير ٢٠١١ .

وليس أدل على تردي استجابة الدولة من خطاب حالات الدراسة عن تفشي الفساد ومؤسساته ، وسوء الإدارة ، وسياسات الإفتقار ، والديون ، وغرق المواطن البسيط في عدد من المشكلات ...الخ . بالنسبة لمؤشر الاستجابية الذي تحدث عنه جونستون المرتبط بالانتخابات المنتظمة والعادلة بين الأحزاب السياسية المتنافسة فهناك إشارات عدّة بخطاب حالات الدراسة تكشف عن عدم نزاهة الانتخابات البرلمانية في مصر ، وعدم ثقة المواطنين في نتائج هذه الانتخابات ، وسيطرة الحزب الحاكم على العملية السياسية ممّا ينفي معه وجود الديمقراطية وعدالة المنافسة بين الأحزاب السياسية المختلفة في مصر . وليس أدل على ذلك من متابعة نتائج انتخابات مجلسي الشعب والشورى في أثناء الأربعين سنة الماضية برهاناً كافياً على ما نرمي إليه .ومن هنا تشير نتائج الدراسة إلى ضعف استجابة الدولة على كافة المستويات ، وباستعمال أكثر من مؤشر لقياس هذه الاستجابة . ويرتبط ذلك شديد الارتباط بانهيار وتدهور ثقة المواطن في مؤسسات الدولة ، أي تآكل الثقة السياسية في المجتمع المصري ، مما يجعل المواطنين دائماً في حالة من الاحتقان . ويتفق

ذلك مع دراسة زايد وآخرين ٢٠٠٩ التي أكدت على انخفاض الثقة في مؤسسات الدولة خلال الخمس سنوات الأخيرة ، وذلك نتيجة لعدم وفاء الحكومة بوعودها وعدم تصديها للفساد وانحيازها إلى رجال الأعمال (زايد وآخرون ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢٥) .

٤- الحماية :

الحماية على وفق أنموذج جونستون هي أحد متغيرات الديمقراطية ، وقاعدة من القواعد القانونية التي يتم بمقتضاها حماية المواطنين ضد الأفعال التعسفية مثل حظر التجمع، الاعتقال، العنف، الضرب، ...الخ . وكذلك حرية الصحافة وحرية النقد وحرية التعبير هي مقومات أساسية مرتبطة بمفهوم الحماية ، وتهديدهم يصبح خرقاً في وظيفة الدولة في الحماية .

وربما ترى الباحثة أن مفهوم الحماية يتسع أيضاً ليشمل الجانب الاجتماعي والاقتصادي والنفسي بالإضافة إلى الجانب السياسي المتعلق بالحريات والديمقراطيات بمعنى أن يستشعر المواطن بالحماية بانتفاء التهديد والفزع من عدم قدرته على إشباع وتلبية حاجاته الأساسية من طعام وشراب، وتعليم ، وصحة ، ...الخ . بالإضافة إلى احساسة بالأمن والأمان وهذا يرتبط بأنّه ليست هناك أيّة مخاوف من مهددات خارجية أو داخلية تؤثر في هذا الوطن ، ولا شك أن تلبية الحاجات الأساسية والإحساس بالأمن والأمان يرتبطان بتحقق الأمن النفسي .

وتشير نتائج الدراسة إلى تدهور حاد في وظيفة الحماية على كافة مستوياتها فعلى المستوى الاجتماعي أشارت حالات الدراسة إلى الإشكاليات المتعلقة بالخدمات الأساسية للمواطن المنتمي للطبقات الدنيا والوسطى من الأمن الغذائي ، والتعليم والصحة ،...الخ ، والمعاناة من الفقر ، وزيادة نسب الفقر في المجتمع المصري بوتيرة متسارعة، وغلاء الأسعار ، وارتفاع مستوى المعيشة ، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع سن الزواج ، والفساد، وسوء الإدارة ...الخ . مما يكبح الحماية الاجتماعية بكافة أشكالها .

وأشارت حالات الدراسة إلى معاناة المجتمع المصري من الاستبداد والبطش والقهر والظلم الاجتماعي العام ، وقبضة الأمن على كافة مؤسسات الدولة والمجتمع ونستطيع أن نلمح ذلك بوضوح في خطاب حالات الدراسة حول قضية الأمن ، وبطش النظام ، وغياب الديمقراطية ، والخلاص الفردي ...الخ .

" أعتقد أن المناخ العام من غياب دولة المؤسسات ، وقبضة الأمن على كافة مؤسسات الدولة وجعل القائمين عليها تابعين للنظام ، ومعظم أعضاء مجلس الشعب جاءوا عن طريق الأمن، ومن الحزب الحاكم والمهيمن ، ونفس الشيء بمجلس الشورى " .

(حالة رقم ٥)

" كيف لنا أن نواجه ما يحدث إلا من خلال حركات واحتجاجات اجتماعية ، هل نترك النظام السياسي هكذا يلهو ويمرح ويبطش ويفسد كما يشاء " .

(حالة رقم ١٢)

" أنتي لما تبقي ماشية مثلاً مش ضامنة حياتك ومهددة في رزقك وممكن تروحي وراء الشمس زي ما المثل بيقول ، وإذا حظك العسر خلاكي تصطدمي مثلاً بعسكري أو أمين شرطة أو بضابط ، وتحسي أنك مكممة الفم لا تستطيعي أن تعبري عن رأيك في النهاية ، هتطلبي مني أيه ، في النهاية ممكن أبحث عن مركب موت زي الشباب ما بتعمل بيدفع دم قلبه علشان يروح يموت في البحر على حدود روما ، في محاولة للخلاص الفردي . بتتكلمي عن أيه كنا قبل في العهد الناصري كان في عقد اجتماعي بين الدولة والمجتمع، والمواطنين، فكانت الدولة بتتولي تعليم المواطن وعلاجه وتشربه وتآكله وتوديه المدرسة والجامعة وكل حاجة وفي النهاية بتوظفه ، في مقابل أن الناس ملهاش علاقة بالسلطة يعني الدولة توفر كل أسباب الحياة في مقابل أن المواطنين تفوض الحكم بإدارة شؤون البلاد للدولة ، أم خلال الثلاثين سنة الأخيرة انكسر هذا العقد وتخلت الدولة تدريجياً عن دورها الاجتماعي لم تعد مسئولة عن تعليم ولا صحة ولا علاج ، ولا سكن ، ولا عمل وتركت المواطن أعزل في مواجهة ظروف متوحشة ، كل شيء يتدهور صحة المواطنين ، ملايين العاطلين ، العشوائيات، الفقر، ولا يوجد أي مؤشر يعكس الرغبة في حل هذه المشكلات ".

(حالة رقم ١٤)

ثانياً : الحركات الاجتماعية والاحتجاجية – الوسائل والآليات :

نحاول هنا الإجابة على التساؤل الثاني للدراسة عن أهم الوسائل والآليات التي استعملتها الحركات الاجتماعية لنشر أفكارها وأهدافها ولتحقيق مطالبها في ذات الوقت ، بمعنى وسائل العمل والفعل وآلياتهما ، وبتحليل خطاب حالات الدراسة حول هذا المحور تبين أن هناك إجماع على سمات وخصائص عامة لنوعي الوسائل والآليات تتضح فيما يأتي :

١- هناك تأكيد على أن جميع الوسائل وآليات العمل سلمية وهذا شرط أساسي لنجاح أيّة حركة اجتماعية أو حركة احتجاج حتى لا تفقد مصداقيتها لدى الجماهير ، هذا فضلا عن وعي الحالات المرتفع نتيجة خبرة العمل العام والعمل الاحتجاجي ، بأثر السلطة والمحاولات الدؤوبة لاستدراك معظم الحركات الاجتماعية والاحتجاجية لأرضية الشغب والعنف بهدف القضاء عليها ، ولتأكيد فكرة أن هذه الحركات عميلة ومأجورة وممولة من الخارج لتخريب المجتمع وإشاعة الفوضى .

٢- أكدت حالات الدراسة على أن آلية التشبيك مع الحركات على المستوى الإقليمي والعالمي مهمة جداً ، ولكنها اقتصرت على حضور مؤتمرات دولية فقط ، ولم تتطور أكثر من ذلك حتى لا يتم توظيفها سلباً من السلطة . ولكن اقتصرت معظم الحركات على آلية التشبيك بين بعضها البعض ، وبينها وبين بعض الأحزاب السياسية والنقابات المهنية على المستوى الداخلي / المحلي فقط ، حتى لا يتم المساس بسمعتها : فمعظم زعماء هذه الحركات كانوا يرون أن التشبيك مع الخارج لن يفسر إلاّ في ضوء نظرية المؤامرة فأثروا التشبيك على المستوى الداخلي ، وفي حدود ضيقة مع المستوى الخارجي .

٣- تتربع على العرش آلية العصيان المدني بوصفها أهم الآليات التي تلجأ إليها الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في مصر في أوائل القرن الحادي والعشرين ، وتليها المظاهرات والإضرابات والمسيرات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية ، والمنشورات ...الخ . وهناك تأكيد من حالات الدراسة على سلمية هذه الوسائل على الرغم من شراسة الأمن . وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة المرغني ٢٠٠٨ حول الآليات المستخدمة في الحركة .

٤- يتجلى بوضوح شديد استعمال منجزات ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتوظيفها بشكل فعال بالحركات الاجتماعية سواء لنشر أفكار وأهداف الحركة ، إذ صُمِّمت مواقع للحركة على شبكة الإنترنيت ، واستُعملت للإعلان عن الاحتجاج أو تنظيم لقاءات أو مظاهرات أو اضطرابات بالرسائل (SMS) والفاكسات والفيسبوك والمواقع الإلكترونية ...الخ. وهذه آليات مستحدثة ميزت وسهلت عمل الحركات الاجتماعية بالقرن الحادي والعشرين عن نظيراتها بأوائل القرن العشرين وما قبلها . وهنا تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة بهاء الدين ٢٠٠٨ حول استثمار ثورة الاتصالات والتكنولوجيا في الحركات والاحتجاجات الاجتماعية .

٥- اعتمدت الحركات على وسائل الإعلام التقليدية المقروءة والمسموعة والمرئية ، هذا فضلا عن التأثير القوي والفاعل للقنوات الفضائية على اختلافها ، ولا سيّما المستقلة عن النظام السياسي . حيث اعتمدت الحركات على هذه الوسائل جميعها عن طريق تنظيم لقاءات بهذه القنوات لنشر الحركة لأفكارها وأهدافها وتصريحاتها .

٦- استعملت الحركات طرق مباشرة للمواجهة ونشر الأفكار والأهداف ومناقشتها وجهاً لوجه عن طريق اللقاءات المباشرة ، وحلقات النقاش ، والعصف الذهني ، والندوات والمؤتمرات .

٧- استثمرت آلية هامة وثرية وهي إجراء دراسات أكاديمية وعلمية حول القضايا والمطالب الأساسية للحركة ، وعلى حد قول أحد حالات الدراسة " كنا نوزع القضايا كملفات كل شخص مسؤول عن ملف لإجراء الدراسات العلمية حوله " . وهذا من دون شكّ يعمّق رؤية الحركة وأهدافها ويوفر لديها منطلقات وركائز أساسية عن طريق معلومات وبيانات واقعية

ومحددة مبنية على بحث علمي دقيق . وساعد على ذلك أن معظم أعضاء هذه الحركات تعليم جامعي ، وتعليم ما فوق جامعي ، ونسبة لا بأس بها باحثين أكاديميين وأساتذة جامعة.

٨- وظفت وسائل وآليات مختلفة مثل الأغاني والشعر والعروض السينمائية والمسرحية، ومعارض الفن التشكيلي، وتوظيف الرموز لنشر أفكار الحركة .

٩- الاستفادة من آلية رفع الدعاوى القضائية في بعض القضايا العامة المتعلقة بمصير الوطن مثل : بيع القطاع العام / الحكومي وموارد وثروات البلد كالغاز الطبيعي ، الذهب بمنجم السكري ، وسلسلة محلات عمر أفندي ...الخ . وذلك لمحاربة الفساد ، بالإضافة إلى الدعاوى المتعلقة بقضايا الحريات وحقوق الإنسان . وفيما يأتي نماذج لخطاب حالات الدراسة في الوسائل والآليات المستعملة :

" الآلية الرئيسية التي نستخدمها وهي الأهم (العصيان المدني) بدأنا بها للمرحلة القادمة وهي مرحلة دقيقة نبحثها وندرسها على المستوى القانوني والحركي ، وهي ذات طابع سلمي . فأي تخريب يحدث في أي مظاهرة يكون من الأمن . هم يريدوا ذلك ، ولكن نحن لا نملك عصا أو سلاح أو مطواة ولا أي شيء ، والأمن يحاول استفزازنا بشكل مباشر وغير مباشر حتى باستخدام الألفاظ النابية ، ولكننا لا نعطيهم الفرصة " .

(حالة رقم ١٢)

" آلياتنا في الإعلان عن مطالبنا هي تصريحاتنا ومؤتمراتنا ووقفتنا الاحتجاجية والمظاهرات ، وما يصدر عنا بالصحف المعارضة وبعض البرامج الفضائية " .

(حالة رقم ١١)

" عشان تنظم لمظاهرة أو مسيرة أو إضراب ندعو له في وسائل الإعلام وننشر على الإنترنيت بالفيسبوك والبريد الإلكتروني وبالتليفون ورسائل الموبايل " .

(حالة رقم ١٠)

" من الآليات التي نستخدمها العروض الفنية في السينما والمسرح والبوسترات في الشوارع ، والأغاني . مثلاً مرة عملنا وقفت شموع عند ضريح سعد زغلول ، ووقفة الشموع دي من التراث الإنساني ففي هيروشيما ونجازاكي السيدات والأطفال بيقيدوا الشموع لإحياء ذكرى الشهداء والضحايا فهذا الرمز استفدنا منه " .

(حالة رقم ١٤)

" مثلاً أحنا كحركة بدأنا نأخذ الطابع العلمي في التفكير والبحث في تحديد قضايانا ونوزع علينا الملفات فمثلاً الدكتور عبدالوهاب المسيري كان مسئول عن ملف الفساد ،

والدكتور عبدالجليل وأبو الغار ملف الصحة ، وملف بيع القطاع العام (عمر أفندي ، الغاز الطبيعي) ، وهكذا كل على حسب تخصصه " .

(حالة رقم ٧)

ثالثاً : الحركات الاجتماعية وتجنيد الأعضاء:

قُدِّمت هذه المسألة المتعلقة بتجنيد أعضاء جدد للانضمام إلى الحركات الاجتماعية لكسب مزيد من التأييد بانضمام عدد كبير من الأعضاء ، ولكن وجدنا معارضة شديدة لمفهوم التجنيد من زعماء الحركات الاجتماعية، وذلك لعدة إعتبارات نستطيع أن نوجزها فيما يلي :

١- أن مفهوم التجنيد تم تجاوزه بمجال الحركات الاجتماعية والاحتجاجية فهو قاصر على التنظيمات السرية أو الأحزاب.

٢- أن تجاوز هذا المفهوم مرتبط بالنظام الأمني فلديه حساسية شديدة من هذا المفهوم.

٣- أن عالم الحركات الاجتماعية عالم مفتوح للدخول والخروج فهو يتسم بقدر عالي من المرونة والشفافية والعلانية .

٤- تقتصر طريقة الانضمام بالحركات الاجتماعية على طرح أفكار وأهداف الحركة، وبمجرد موافقة أيّ شخص عليها أو تأييدها يُعدّ عضواً في الحركة .

٥- الحركات التي لها بيان تأسيسي ، وما أن يتم التوقيع على البيان التأسيسي بعد الإطلاع عليه ، والموافقة على بنوده يُعدّ بمثابة عضوية في الحركة .

وفيما يأتي نماذج من خطاب حالات الدراسة بهذا الصدد .

" أحنا فكرة التجنيد دي مش واردة لأنك أنتي بتتحركي في وسط حقل ألغام ، مش عايزة تدي السلطة فرصة ليظنوا أنّك بتعملي حزب أو تنظيم سري ، وعشان كده كنا حريصين على إعلان أسماءنا وكل بياناتنا وأرقام تليفوناتنا وكل شيئ على موقع الحركة " .

(حالة رقم ١٤)

" أحنا مش عندنا تجنيد في فرق بين حركة شعبية وحزب ، فالحزب اللي بيجند " .

(حالة رقم ١٠)

" نحن لا نسعى للتجنيد أحنا حركة مش منظمة سرية فلا يوجد عندنا تجنيد أحنا حركة للناس ليست لنخبة أو فئة محددة فالحركة مفتوحة للجميع للناس كلها " .

(حالة رقم ١٢)

وفي هذا المجال المفتوح لعملية انضمام أعضاء جدد للحركات الاجتماعية حاولنا معرفة الخصائص العامة للمنضّمين للحركات الاجتماعية ، ومن تحليل خطاب حالات الدراسة نستطيع أن نخلص إلى ما يأتي :

١- اتخذت الحركات الاجتماعية طابعاً مغايراً عن الحركات التي ظهرت في أوائل القرن العشرين ، واستمرت حتى عقد الثمانينات وهو الطابع الأيديولوجي للحركة فهناك الحركة الشيوعية ، والحركة الماركسية ، والحركة الناصرية ، وحركة الأخوان المسلمين ...الخ ، فالصبغة الأيديولوجية كانت واضحة على حركات القرن العشرين ، أما الحركات الاجتماعية للعقد الأول من القرن الواحد والعشرين بها مزيج من العديد من التيارات الأيديولوجية الليبرالي، واليساري ، والماركسي ، والإسلامي ، والناصري ...الخ ، وأنموذج حركة كفاية يجسد ما نرمي إليه بجلاء . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشوربجي ٢٠١٠ التي أشارت إلى توحيد صفوف التيارات الايديولوجية المختلفة بالحركات الاجتماعية المعاصرة .

" أحنا جمعنا ٣٠٠ شخصية وأعلن البيان التأسيسي للحركة ، وتم اجتماع الجمعية العمومية وأعلن قيام حركة كفاية وكان المؤسسين أمين اسكندر ناصري ، سيد عبدالستار أخوان مسلمين ، أحمد بهاء شعبان يساري ، أبوالعلا ماضي إسلامي ، محمد السعيد إدريس قومي عربي ، وأنا ليبرالي " .

(حالة رقم ٢)

" جيل السبعينات تجاوز الصراعات الايديولوجية بعد وفاة عبدالناصر ، وحرب ٧٣ ، والصراع ما بين الناصريين والماركسيين ، وما بين الاتجاهات اليمينية والأخوان وبين الليبرالية . وأصبح هناك حاجة إلى الالتفاف حول أهداف عامة يجتمع عليها الأخوان والناصريين والليبراليين والماركسيين واليساريين تتمحور هذه الأهداف حول العدل الاجتماعي، والاستقلال الوطني من أجل المستقبل" .

(حالة رقم ١٠)

٢- حاولت أيضاً الحركات الاجتماعية تجاوز أيّة حساسيات بالمجتمع المصري ،ولا سيّما المتعلقة بالعنصرية أو الطائفية ، وربما قيادة القبطي جورج إسحاق لأحد أهم الحركات الاجتماعية في أوائل القرن الحادي والعشرين تجسيد لذلك .

" كان في مغزى ورسالة باختيار أول منسق لحركة كفاية قبطي لأننا كنا عايزين نقول للشعب المصري برغم حالة الاحتقان الطائفي في المجتمع المصري أننا أيد واحدة وروح وقلب واحد . ورسالة أيضاً أننا نؤكد بعدنا عن أي حساسيات ، فخلي بالك أن من أول تاريخ الحركة السياسية المصرية من القرن العشرين حتى الآن يتولى قبطي زعامة حركة اجتماعية".

(حالة رقم ١٤)

٣- أكدت معظم الحالات أن هناك أيضاً التقاء بين الأجيال المختلفة بهذه الحركات وليس التيارات الأيديولوجية فحسب ، فنجد جيل السبعينات والثمانينيات والتسعينات بحركة واحدة ،

وهذا تجسيد على أن العمل العام وتحديداً بالحركات الاجتماعية استطاع أن يذيب الفجوات بين الأجيال ، وإيجاد نقاط للالتفاف والالتقاء مثلما حدث بين التيارات الأيديولوجية المختلفة بمعنى خطوط عريضة ، أو حد أدنى من الاتفاق نلتف حوله بهذه الحركات المتباينة .

" كان عندنا كل الأعمار عبدالوهاب المسيري الله يرحمه ٧٠ سنة ، د. عبدالجليل مصطفى ٧٥ سنة ، وجورج إسحاق في السبعينات ، وشباب بجميع المراحل العمرية من ٢٠ – ٣٥ سنة " .

(الحالة رقم ١٢)

٤- على الرغم من التأكيد على التقاء جميع الأجيال والأعمار بالحركات الاجتماعية إلا أنه يجب الإشارة إلى أن حجم التمثيل الأعلى جاء للشباب ، فكانت فئة الشباب في المقدمة موازنة بالفئات العمرية الأخرى . ومعظم الحركات الاجتماعية عبر المراحل التاريخية المختلفة ، وعبر الحركات المتباينة السياسية والوطنية والعمالية والطلابية والنسوية ...الخ ، تشهد حضوراً فاعلاً وبجلاء للشباب فهو أيقونة التغيير في كافة المجتمعات.

٥- كان هناك تمثيل للإناث في الحركات الاجتماعية ، ولكنه يتضاءل إذا ما وازناه بنسب الذكور ، وذلك لأسباب عدّة ومختلفة ، جاء في مقدمة هذه الأسباب من حيث الأهمية البالغة شراسة الأمن ، وتعرّض الإناث إلى التحرش ، والعنف ، وكشوف العذرية ، والسحل والتنكيل . ويقع جميع أعضاء الحركات الاجتماعية تحت سطوة وقبضة الأمن ، ولكن وضعية الإناث مختلفة تماماً على وفق ثقافة المجتمع ، لأنها تمس أمور شديدة الحساسية ومصيرية كالشرف والسمعة فنجد مقاومة من الأسر تحد من مشاركة الإناث . ولعل حادثة التحرش بالصحفيات في الوقفة الاحتجاجية أمام نقابة الصحفيين هزت الرأي العام لتعامل الأمن الذي كسر بل حطم كل حقوق الإنسان بهذه الوقفة ولا سيّما ما وُجِّه إلى المرأة فيها .

" أحنا في دولة بوليسية ونظم مستبدة تمارس العنف فيكون ذلك صعب على السيدات والآنسات وأن كان هناك من يستطيع أن يتحمل ذلك " .

(حالة رقم ٩)

" الأمن لدينا يعتمد على أسلوب القمع والمثال الشهير التحرش بالمتظاهرات الإناث في الشارع ب ٢١ سبتمبر ٢٠٠٩ ".

(حالة رقم ١١)

رابعاً : الحركات الاجتماعية والعلاقة بالجماهير :

نحاول هنا أن نحلل طبيعة علاقة الحركات الاجتماعية بالجماهير. أفراد المجتمع بعامة، نؤكد هنا على أن فحص هذه العلاقة لا يمكن أن يتم بمعزل عن السلطة، فالسلطة حاضر قوي وفاعل يتوسط هذه العلاقة ، ويؤثر فيها بقوة أن لم يكن يتحكم بها . فتفاعل

الجماهير مع الحركات الاجتماعية والاحتجاجية ، والرغبة في الانضمام إليها ، أو محاولات الحركات الاجتماعية التأثير في الجماهير ونشر أفكارها وأهدافها بينهم ، أو الإسهام في رفع أو تشكيل الوعي لديهم لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن يتم إلاّ عن طريق قناة التمرير المتحكمة والمسيطرة على هذه العلاقة آلا وهي السلطة . وينطبق هذا بالضرورة على السلطة أو النظام السياسي القوي والمهيمن أن لم يكن المستبد ، لأنه بطبيعة الحال هذا التوصيف لا ينطبق على أشكال السلطة الواهنة والمترهلة والضعيفة .

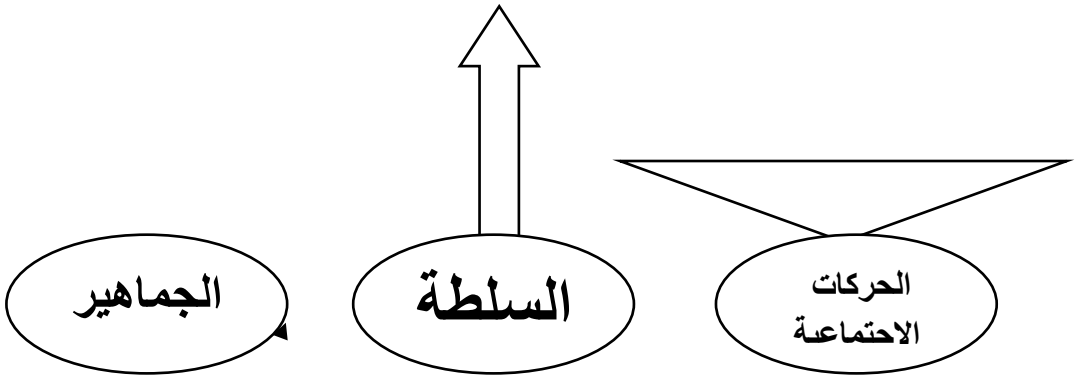

ومن تحليل خطاب حالات الدراسة حول هذه العلاقة كشفت لنا نتائج الدراسة عن ما يأتي:

١- ارتباط الجماهير بالحركات الاجتماعية والاحتجاجية يتوقف إلى حد بعيد على مدى قدرة هذه الحركات على التعبير عن قضاياها ومشكلاتها ، فتتقاطع معها في همومها ومعاناتها ، لتكون لها بمثابة طوق النجاة لتجاوز أو حل هذه الأزمات والمشكلات . وبالفعل أكدت نتائج الدراسة أن نوعية القضايا التي تطرحها الحركات مثل القضاء على الظلم والفساد ، وتحقيق العدل والمساواة ، والقضاء على الفقر والبطالة والاستبداد السياسي والبطش ، والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام ولا سيّما ما يتعلق بمسألة الحريات ، هذه الأهداف تعد بمثابة مطالب جماهيرية دعمت ووثقت العلاقة بين الحركات الاجتماعية والجماهير . وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من المرغني ٢٠٠٨ ، صيام ٢٠٠٩ ، الشوبكي ٢٠٠٩ ، تهامي ٢٠٠٩ ، مينا ٢٠١٠ ، والدسوقي ٢٠١٠ ، حول القضايا الجماهيرية المتعلقة بالعدل والمطالبة بالقضاء على الظلم والفساد والفقر ، وتحقيق المساواة هي قضايا ومشكلات الحركات الاجتماعية والجماهيرية معاً، وهي التي توثق العلاقة بينهما .

" نوعية القضايا اللي بنطرحها بتوثق علاقتنا بالجماهير فحركتنا تهتم بقضايا التأمين الصحي ، والقروض ، والفساد ، وقضية تصدير الغاز ، وقضية مدينتي ، وقضية بيع سلسلة محلات عمر أفندي ، وبيع القطاع العام ...الخ " .

(حالة رقم ١١)

" طبيعة طرح القضايا تجعل استجابة الجماهير شاملة من كافة طبقات المجتمع المصري من البسطاء والفلاحين والعمال والموظفين والسيدات والرجال والشباب والطلاب ورجال القانون ...الخ ، أي كافة الفئات " .

(حالة رقم ١٣)

" تقدري تقولي أن ٩٩,٩٩ % من مطالبنا مطالب ذات طابع جماهيري ، وهي مشاكلنا الحياتية بدء من رغيف العيش ، والتعشيق والربط بين ما هو اجتماعي وسياسي ومهني وفئوي في محاولة لتشبيك الناس ببعضها " .

(حالة رقم ١٢)

٢- استجابة الحركات الاجتماعية ليس فقط للمطالب الجماهيرية والمشكلات والقضايا العامة، ولكن أيضاً للأزمات والمحن الطاحنة والوجع الذي يقع على هذه الجماهير نتيجة كوارث مرتبط وقوعها بالفساد والظلم والاستبداد ، على سبيل المثال لا الحصر الحوادث المتتالية المتكررة للقطارات وخصوصاً بخط الصعيد الذي تعاني محافظاته من نسبة عالية من الفقر ونقص الخدمات. وغرق عبّارة السلام بالمصريين المغتربين والعائدين إلى الوطن بعد رحلة كفاح كانت نهايتها الموت ، والتعامل الغير علمي والمهني مع أزمة فيروس أنفلونزا الطيور ...الخ .

٣- موقف الجماهير بعامة من الحركات الاجتماعية تأرجح ما بين الدعم والهدم، فأشارت حالات الدراسة إلى أنّنا لا نستطيع أن نضع الجماهير مصطلحاً يحمل معضلة وإشكالية في سلة واحدة ، فهناك تفاوتات وتباينات شاسعة بين فئات هذه الجماهير نتيجة لمعايير وعوامل عدّة منها : الجنس ، التعليم ، السن ، الطبقة ، الديانة، الموطن ، البيئة ...ألخ ، ثم أسهم ذلك في خلق ردود فعل متباينة تجاه الحركات الاجتماعية والاحتجاجية بعضها كان سلبي يتأرجح بين الرفض والسخرية والتهكم والنقد والسب والقذف ...ألخ ، والبعض الآخر ما بين المؤازرة المعنوية والروحية ، وما بين الدعم عن طريق الفعل بالانضمام إلى صفوف الحركة، وهذا ما نستطيع أن نستدل عليه من خطاب الحالات كما يتضح فيما يأتي :

" المجتمع المصري مختلف من حيث الطبيعة والمساحة واختلاف البشر الموجودين فيه والقوى الاجتماعية فتجدي الوسط الفقير والوسط الثري والوسط الشعبي ، والوسط العشوائي ، ومختلف ما بين القرية والمدينة والحضر ، وما بين الوجه البحري والوجه القبلي . وللأسف تعاملات الحركات السابقة مع الجماهير تمت بشكل خاطئ لأنهم لم يدرسوا سيكولوجية الشعب المصري الدراسة الواقعية ، وكيفية التعامل معه بطريقه تناسب كل قطاع أو شريحة لذلك بدأنا بمنشور يحمل شعار " ملناش دعوة " الذي يعكس سلبية المواطن فيقول خلينا

نأكل عيش ، ونربي العيال ، وأنا مالي ، لذا حاولنا كحركة ضرب هذا الشعار لدى الجماهير " .

(حالة رقم ١٢)

" كانت الناس بتقول علينا دي ناس مشاغبين وناس مجانين وناس منحرفين كان النظام السياسي موجود منذ أكثر من ٢٥ سنة مين مجنون من وجهة نظرهم اللي يتحداها " .

(حالة رقم ٢)

" أنتي عايزة فرصة لمخاطبة الجمهور وأنتي محرومة من هذه الفرصة ، لما يبقى عندك مثلاً في شهر رمضان من ٥٠-٦٠ تمثيلية تعدي ٢٤ ساعة تتفرجي على التليفزيون فاتحة بقك ، بالإضافة إلى آلاف الجرائد والصحف الهلس فدي سياسة ممنهجة . ولا يمكن أن يعول على الجماهير الغير منظمة . التغيّر السياسي يقوم على الجماهير المنظمة مثل الحركات الاجتماعية ، مؤسسات المجتمع المدني ، الأحزاب السياسية ..ألخ . أما خلاف ذلك الجمهور المتفرج وتسمعي تعليقات محبطة زي " ياعم دول ناس فاضيه " " ياعم دا تلاقي الحكومة هي اللي عملاهم ، ولكن مع استمرارية الحركة بدأ التعاطف من الجمهور ، لكن مش المشارك لأن المشاركة عايزة نقلة في الوعي ضخمة جداً " .

(الحالة رقم ١٤)

٤- لا يمكن فهم علاقة الجماهير بالحركات الاجتماعية والاحتجاجية بمعزل عن السلطة كما سبقت الإشارة ، وهنا تتفاوت الآراء النظرية فالبعض يرى أن مع زيادة القمع يزداد احتمال ظهور الحركات والاحتجاجات الاجتماعية ، وهناك رأي أخر ينطلق من عكس هذه الفرضية تماماً بمعنى أن زيادة القمع والاستبداد يكبح الاحتجاج ، والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تأكّد أنّ قمع الأمن وشراسته أثّر بشكل سلبي كبير على انضمام الجماهير أو أفراد المجتمع بعامة إلى الحركات الاجتماعية والاحتجاجية على الرغم من تعاطف البعض ، ووعي البعض الآخر بأهمية هذه الحركات .

ويؤكد ما سبق أن نظرية الاختيار العقلاني وفكرة المتسابق الحر والركوب بالمجان أكثر ملاءمة لتفسير سلوك هذه الجماهير وموقفها من الحركات الاجتماعية والاحتجاجية ، وعكست نتائج الدراسة ، إذ تشير نظرية الاختيار العقلاني إلى أن تركب مجاناً على الفعل الجمعي للآخرين ، تاركاً إياهم يتحملون كل التكاليف ، بينما تتمتع أنت بالفوائد إن نجح الاحتجاج . وفي أنظمة الحكم القمعية بخاصة يكون الميل إلى ترك الآخرين يتحملون التكاليف المرتفعة للاحتجاج قوياً ، وتتغلب الدوافع الانتقائية التي تتغلب على ميول الأفراد لأن يركبوا مجاناً . وتتجلى هنا فكرة " الخيرات الجمعية " فللحركات الاجتماعية والاحتجاجية ثمة نوع من الفوائد لا تعود بالسعادة فقط على المشاركين في الحركة ، بل على غير

المشاركين أيضاً . فإذا ما أخذنا بوجهة نظر الشخص العقلاني فهو يتساءل لماذا لا نترك الآخرين يؤدون عملهم ويتحملون نفقات وتكاليف الاحتجاج مادام الشخص سوف يحصل على فوائد الاحتجاج في كل الأحوال ؟ وهو ما يطلق عليه مشكلة المتسابق الحر ، والحصول على الخيرات العامة .

وربما تجلى في خطاب حالات الدراسة مدى ملاءمة نظرية الاختيار العقلاني وصلاحيتها في تفسير سلوك الجماهير تجاه الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في ضوء قبضة الأمن وشراسته ، وما استعمله من سياسات القمع والاعتقال والخطف التي جعلت الجماهير تحجم وتتراجع عن المشاركة من شدة الخوف بل الرعب من النتائج المترتبة على هذه المشاركة . ويتضح ذلك عن طريق خطاب حالات الدراسة الآتي :

" في قمع أمني ، فالأمن يحجم المتظاهرين قبل النزول إلى الشارع كما حدث يوم ٧ إبريل ٢٠٠٩ مع زملائنا مثل مجدي قرقر ألقى القبض عليه ، ومحمد الأشقر ، وعبدالعزيز الحسيني ، وعبدالحليم قنديل ، ومجدي حسين كلهم ألقوا بهم وراء القضبان " .

(حالة رقم ١١)

" الأمن أخذ الدكتور عبدالوهاب المسيري رحمه الله من أمام مسجد السيدة زينب وألقوا به في الصحراء ، والدكتور يحيى القزاز بعد كده تم اعتقاله أكثر من مرة ، وأن اذكر عندما تظاهرنا أمام مسجد السيدة زينب جاء ضباط الأمن المركزي وقاموا بنفي عدد كبير منا "

(حالة رقم ٩)

" مرة عملنا مظاهرة في ١٤ محافظة في وقت واحد ، طبعاً كنا بنواجه الضرب والسحل، ولا ينسى التاريخ المصري المعاصر ضرب الدكتور عبدالوهاب المسيري الله يرحمه وهو عالم جليل بكل معنى الكلمة ومريض عنده سرطان ، ورجل في سن كبير جداً سُحل في الشارع وبشكل مهين جداً، والدكتور عبدالجليل مصطفى . أنا متذكر أنّ أنا والمهندس أبو العلا ماضي انتشلناه من بين أقدام جنود الأمن المركزي ، وهما بيدهسوه وده كان أكبر دليل على أن النظام تجاوز كل حدود اللياقة في التعامل مع الناس ، ومع العلم والعلماء فالمسيري وعبد الجليل عالمين كبار "

(حالة رقم ١٤)

" كان في إحجام من غالبية المواطنين المصريين لسببين الأول القهر الأمني والثاني القهر الاجتماعي ، القهر الأمني ينقبض عليه ، أما القهر الاجتماعي هياكل العيال منين . فكل ما يكون في تشديد في الأمن الجمهور يبعد ، لو خفت وقلت حدة كان التشديد الأمني يدخل معانا المواطنين العاديين في المظاهرات ربما لأسباب ومشاكل شخصية بيعانوا منها كسيدة كبيرة مسنة غير قادرة على استخراج معاشها وهكذا "

(حالة رقم ١٠)

استخلاصات عامة :

حاولت هذه الدراسة أن تسلط الضوء على خبرة المقاومة والنضال لدى زعماء الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قبيل اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وبعد عرض الدراسة ومناقشة أهم نتائجها نستطيع أن نستخلص عدة ركائز أساسية تتمثل فيما يأتي :

– أن أهم العوامل الفاعلة المفجرة للحركات الاجتماعية والاحتجاجية الجديدة هي فشل الدولة في أداء وظائفها ، وأن هذه الحركات جعلت من الدولة هدفاً بالأساس بغرض التأثير على السياسة المتصلة بمصالح الأفراد ، كما يتضح ذلك بجلاء في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي حدثت في مصر وانسحاب الدولة التدريجي من قطاع الإنتاج والسلع والخدمات ، وتحول المجال العام إلى ساحة تنافس بين الحكومة والتيار الإسلامي ، وشعور المواطن بالحرمان النسبي والمطلق ، والحرمان من الفرص الأساسية نتيجة الإسراع غير المدروس في مواصلة تطبيق سياسات التحرّر الاقتصادي والخصخصة ، وهيمنة النظام السياسي على المجال العام بأسره . (ليلة، ٢٠١٤) .

– لم تتجلَ الدولة فقط بوصفها أهم العوامل الأساسية المولدة للحركات الاجتماعية والاحتجاجية، ولكن تجلّت بشكل أكثر قوة ونفوذاً بوصفها مهيمناً ومسيطراً على علاقة هذه الحركات بالجماهير فوقفت سدّاً منيعاً ليمنع هذه العلاقة ويعرقلها ، ونجحت في معظم الأحيان ، ولكن مع استمرار فشل الدولة وعدم وجود أي بوادر للتغيير والإصلاح واستمرار المعاناة من الحرمان . بل وزيادة وطأة الحرمان، واتساع قاعدة المعانون منه ، واتساع الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في مطلع القرن الحالي أسهم ذلك في كسر حاجز الخوف، بل وهدم شرعية الدولة ومهد لاندلاع لثورة يناير ٢٠١١، وخروج معظم الجماهير إلى الشارع .

– من أهم الأهداف التي سعت لها الحركات الاجتماعية والاحتجاجية المعاصرة التغيير مثلها مثل الحركات الكلاسيكية ، ولكن ما يميز الحركات الاجتماعية والاحتجاجية المعاصرة أنها تكاد تكون إيقونة، وداعمة ومولدة لبعضها البعض فإذا بدأنا بالحركة الرئيسية التي انتمى إليها معظم حالات عينة هذه الدراسة وهي كفاية، نجد وكما يشير أحد أعضائها أنها ولدت العديد من الحركات التي أطلق عليها " كفاية وأخواتها" وكأنه دب في مصر مع مطلع هذا القرن ما أطلق عليه البعض حمى الاحتجاج أو ثقافة الاحتجاج ، ورفع سقف التمرد والنقد ومن هذه الحركات على سبيل المثال لا الحصر : حركة استقلال الجامعة ٩ مارس ، حركة عمال من أجل التغيير، حركة شباب من أجل التغيير ، حركة أطباء من أجل التغيير،

وحركة كتاب وفنانون من أجل التغيير ، وحركة صحفيون من أجل التغيير ، وحركة محامون من أجل التغيير ، وحركة مهندسون ضد الحراسة ، وحركة قضاة مصر ، وحركة العاطلون عن العمل ، وحركة معلمون بلا نقابة ، وحركة لا لبيع مصر ، وحركة الدفاع عن حق المواطن في الصحة ، حركة مصريون ضد التعذيب ، وحركة الحملة الشعبية من أجل التغيير، وحركة اللجنة القومية للدفاع عن أموال التأمينات (نظير ، ٢٠١٤) . وربّما يغلب على الكثير من هذه الحركات مطالب فئوية إلاّ أنّ هذا الكمّ الهائل من الحركات إذا عمل على مستوى جماعات أو فئات أو قطاعات حتماً المحصلة النهائية للتغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه الحركات مجتمعة ستؤدي إلى تغيير شامل في المجتمع .

– استطاعت الحركات الاجتماعية والاحتجاجية المعاصرة أن توظّف منجزات ثورة الاتصالات والتكنولوجيا وتستثمرها خير استثمار في الحشد والتعبئة ، ونشر الأفكار الخاصة بالحركة ، بإنشاء مواقع الكترونية للحركة لنشر أهم مبادئها وأفكارها وأهدافها وفاعليتها وأنشطتها على الإنترنيت ، وأسهم ذلك بشكل إيجابي على انتشار هذه الحركات بين الجماهير المستعملة لهذه الوسائل ، وهي لا يستهان بها من حيث الحجم.

– انتهجت معظم هذه الحركات وسائل سلمية ولم تلجأ إلى العنف حرصاً على شرعيتها أمام الجماهير ، ولضمان انتشارها وحتى لا تقع في فخّ الاتهام بالعمالة والخيانة ونظرية المؤامرة.

المراجع

- أبوالخير ، أميمة . (٢٠١٤) . التراث البحثي ودراسة الاحتجاج الاجتماعي . في كتاب علي ليلة (محرر) ، خرائط الاحتجاج الاجتماعي في مصر بحث في مقدمات الثورة ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية .
- التهامي ، أحمد . (٢٠١٠) . الحركة الاحتجاجية المناهضة لمشروع أجريوم إنبثاقها وتطورها ودلالات نجاحها. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاحتجاجات الاجتماعية في مصر ، مرجع سابق .
- الزغل ، عبدالقادر . (٢٠١٠) . اضطرابات الخبز وأزمة نظام الحزب الواحد في تونس . في كتاب محمود ممداني ، وامبادياوامبا (محرران) ، الجزء الأول ، مرجع سابق .
- الشوبكي ، عمرو . (٢٠١٠) . احتجاجات موظفي الضرائب العقارية . ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاحتجاجات الاجتماعية في مصر ، مرجع سابق .
- الشوربجي ، منار . (٢٠١٠) . كفاية إعادة تعريف السياسة في مصر ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاحتجاجات الاجتماعية في مصر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة.
- العجاتي ، محمد . (٢٠١٠) . الحركات الاجتماعية في مصر : أجيج ، اللجنة الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني ، حركة ٢٠ مارس . ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاحتجاجات الاجتماعية في مصر ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- القدال ، سعيد . (٢٠١٠) . الحزب الشيوعي السوداني والديمقراطية الليبرالية ١٩٤٩ – ١٩٦٩ . في كتاب محمود ممداني ، وامبادياوامبا (محرران) ، الجزء الأول ، مرجع سابق .
- المرغني ، إلهامي . (٢٠٠٨) . رؤية لما حدث في ٦ إبريل ، القاهرة ، مركز هشام مبارك للقانون .
- المهدي ، سالي . (٢٠١٤) . دراسة الاحتجاج الاجتماعي تقاطعات عالمية ومحلية . في كتاب علي ليلة (محرراً)، مرجع سابق .
- أماديوم ، إيفي . (٢٠١٠) . النوع الاجتماعي والنظم السياسية والحركات الاجتماعية خبرة غرب أفريقية . في كتاب محمود ممداني ، وامبادياوامبا (محرران) دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي ، الجزء الأول ، ط١ ، القاهرة ، المركز القومي للترجمة .

- أولوكوشي ، اديبايو . (٢٠١٠) . الحركات الاجتماعية البرجوازية والنضال من أجل الديمقراطية في نيجيريا تحري حقيقة مافياكادونا . في كتاب محمود ممداني ، وامبادياوامبا (محرران) ، الجزء الأول ، مرجع سابق .
- باتلي ، عبدالله . ديوف ، مامادو . مبودجي ، محمد . (٢٠١٠) . الحركة الطلابية في السنغال حتى ١٩٨٩ . في كتاب محمود ممداني ، وامبادياوامبا (محرران) ، الجزء الثاني ، مرجع سابق .
- بهاء الدين ، أحمد . (٢٠٠٦) . رفة الفراشة كفاية الماضي والمستقبل ، ط١ ، القاهرة ، مطبوعات كفاية .
- بويندي ، كير . (٢٠١٠) . الحركات الاجتماعية وانهيار الاستعمار العنصري في ناميبيا (الابارتيد) . في كتاب محمود ممداني ، وامبادياوامبا (محرران) ، الجزء الثاني ، مرجع سابق .
- جاسر ، جيمس . (٢٠١٧) . الاحتجاج مقدمة ثقافية للحركات الاجتماعية ، ترجمة عادل شعبان ، ط١ ، القاهرة، المركز القومي للترجمة .
- جونستون ، هانك . (٢٠١٨) . الدول والحركات الاجتماعية ، ترجمة أحمد زايد ، ط١، القاهرة، المركز القومي للترجمة .
- دسوقي ، نفيسة . (٢٠١٠) . الضرائب العقارية الطريق الإضراب إلى النقابة المستقلة . مجلة عدالة حرية ، القاهرة ، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، ع١ ، ص ص ١٥٥ – ١٦٦ .
- رشاد ، وليد . (٢٠١٤) . الحركات الاجتماعية وتحولات المجال العام الافتراضي . في كتاب علي ليلة (محرراً)، مرجع سابق .
- رمضان ، محمود . (٢٠١٠) . جماعات المعارضة السياسية العلمانية في تونس . في كتاب محمود ممداني ، وامبادياوامبا (محرران) ، الجزء الأول ، مرجع سابق .
- رمضان ، هالة . (٢٠١٤) . التحليل السيكولوجي للسلوك الاحتجاجي . في كتاب علي ليلة (محرراً) ، مرجع سابق .
- زايد ، أحمد . (٢٠٠٣) . لماذا لا يثور الناس ، المرصد الاجتماعي ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .
- زايد ، أحمد . (٢٠١١) . أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى . مجلة الديمقراطية، القاهرة ، الأهرام ، ع٤٢ ، ص ص ٢١ – ٣٢ .
- زغيدي ، صلاح . (٢٠١٠) . النقابات العمالية التونسية القطب المحوري للتحدي الاجتماعي والديموقراطي . في كتاب محمود ممداني ، وامبادياوامبا (محرران) ، الجزء الثاني ، مرجع سابق .
- سيلبين ، إيريك . (٢٠١٢) . الثورة والتمرد والمقاومة قوة الحكاية ، ترجمة وتقديم أسامة الغزالي ، ط١ ، القاهرة ، المركز القومي للترجمة .
- شيخي ، سعيد . (٢٠١٠) . الطبقة العاملة والروابط الاجتماعية والديمقراطية في الجزائر . في كتاب محمود ممداني ، وامبادياوامبا (محرران) ، الجزء الثاني ، مرجع سابق .
- صيام ، عماد . (٢٠١٠) . خريطة الاحتجاجات السلمية في مصر مؤشرات أولية على تخلق مجتمع مدني من نوع جديد . ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاحتجاجات الاجتماعية في مصر ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- عبدالجواد ، ليلى . (٢٠١٤) . الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في مصر متغيراته ومظاهره . في كتاب علي ليلة (محرراً) ، مرجع سابق .
- عبدالمجيد ، مها . (٢٠١٤) . الإعلام الجماهيري وحركات الاحتجاج الاجتماعي في مصر . في كتاب علي ليلة (محرراً) ، مرجع سابق .
- كاسونجو ، توكومبي . (٢٠١٠) . الحركات الاجتماعية والمطالب الديمقراطية في ليبيريا الحركة من أجل العدالة في أفريقيا وتحولها إلى حزب سياسي . في كتاب محمود ممداني ، وامبادياوامبا (محرران) ، الجزء الثاني، مرجع سابق .
- كاظم ، خالد . (٢٠١١) . نحو سوسيولوجيا جديدة لفهم ثورة المصريين . مجلة الديمقراطية ، القاهرة ، الأهرام، إبريل ٢٠١١ ن ص ص ٥٦ – ٥٧ .
- كاظم ، خالد . (٢٠١٤) . الاحتجاج الاجتماعي في الواقع المصري بنيته وأنماطه . في كتاب علي ليلة (محرراً)، مرجع سابق .
- كاظم ، خالد . (٢٠٢٠) . القوة الخفية في الاجتماع البشري ، ط١ ، القاهرة ، النخبة .
- كريشان ، مازياد . (٢٠١٠) . الحركة الأصولية الإسلامية في تونس فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠ التاريخ واللغة . في كتاب محمود ممداني ، وامبادياوامبا (محرران) ، الجزء الثاني ، مرجع سابق .
- ليابس ، جيلاني . (٢٠١٠) . منظور المشروعات والخصخصة واللبرلة حركة تنمية الديمقراطية في الجزائر . في كتاب محمود ممداني ، وامبادياوامبا (محرران) ، الجزء الأول ، مرجع سابق .
- ليلة ، علي . (٢٠١٤) . الاحتجاج الاجتماعي متغيراته خصائص جماعاته . في كتاب علي ليلة (محرراً) ، مرجع سابق .

- ليلة ، علي . (٢٠١٤) . فواعل الاحتجاج الاجتماعي في خطابات النخبة المصرية . في كتاب علي ليلة (محرراً) ، مرجع سابق .
- ماسوكو ، لويس . (٢٠١٠) . جمعيات دفن الموتى . في كتاب محمود ممداني ، وامبادياوامبا ، (محرران) ، الجزء الثاني ، مرجع سابق .
- موهيند ، سياهوكا . (٢٠١٠) . حركة " رونيز ورورو " والنضال الديمقراطي في أوغندا ، في كتاب محمود ممداني ، وامبادياوامبا (محرران) ، الجزء الثاني ، مرجع سابق .
- مينا ، منى . (٢٠١٠) . أطباء بلا حقوق . مجلة عدالة حرية ، القاهرة ، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، ع١ ، ص ص ١٩ – ٢٤ .
- نظير ، مروه . (٢٠١٤) . من الاحتجاج إلى الثورة قراءة سياسية لواقع الاحتجاج الاجتماعي في نصف قرن . في كتاب علي ليلة (محرراً) ، خرائط الاحتجاج الاجتماعي في مصر . بحث في مقدمة الثورة ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

- Almeida, Paul (2008). Waves of Protest: Popular Struggle in El Salvador, 1925-2005. Minneapolis: University of Minnesota Press.- Daragahi, Borzou (2009). “Iran Students Carry on Protests." Los Angeles Times, November 3, www.latimes.com/news/nationworld/world/la-fg-iran-protests 3-
-Blunt,Gary.2009.iMuslims:Rewiring the House of Islam. Chapel Hill: University of North Carolina press. Crisis." Los Angeles Times, March 25: A1.
- Conway,Iane.2007."Transnational Feminisms and the World Social Forum:Encounters and Transformations in Anti-Globalization Spaces."Journal of International women,s Studies 8,no.3(April):49-70.
- Demick, Barbara (2010). "North Koreans Fear Another Famine Amid Economic
- Diamond,Larry.2010."Why Are There No Arab Democracies?"Journal of Democracy 21,no.1:93-104.
- Foran, John (2005). Taking Power: The Origins of Third World Revolutions. New York: Cambridge University Press.
2009nov03,0,459006.story. Accessed November 4, 2009.
AmericanPerspectives 36(2): 16-30.
-della Porte Donatella, and Diani, Mario (2006). Social Movements:AnTntroduction, 2nd edn. Malden, MA: Blackwell Publishing
-Foran, John (2009). "Theorizing the Cuban Revolution.” Latin
-Foroohar,Rana.2011."Whatever Happened to Upward Mobility?"Time, November 14,25-34.
-Johnston, Hank (2008). "Ritual, Strategy, and Deep Culture in the ChechenNational Movement." Critical Studies in Terrorism 1(3): 321-42.